الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص مالية وتجارة دولية

بعنـــوان:

واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية

إعداد الطلبة:

- العابد عبير
- رزيق عبد السلام
- سبوعي سامي

تحت اشراف الدكتور

العبسي علي

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
العبسي علي	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وعـرفـــان

بعد أن من الله علينا بانجاز هذا العمل، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولا وأخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله "، فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور "العبسي علي"، على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا، وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله منا فائق التقدير والاحترام، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا .

وندين بالشكر أيضا إلى كل الذين ساعدونا من خلال تقديم جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات والمعلومات المقدمة من طرفهم لإنجاز هذا البحث.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد

حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

سامي – عبد السلام – عبير

إهـــــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "سورة الإسراء الآية 24.

إلى الوالدين الكريمين أبي رحمه الله، وأمي حفظها الله وأطال في عمرها،

إلى الإخوة والأخوات، إلى كل الأهل والأقارب،

إلى جميع الأصدقاء،

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

أساتذتي الأفاضل،

إلى كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

سامي

إهـــــــــــداء

إلى من يعجز اللسان عن شكرها وتخشع آيات الرحمن إلى ذكرها إلى

من فتحت عيني على وجهها أمي الغالية.

إلى من تحدى الصعاب ليوصلني إلى بر الأمان

إلى الذي أعجز عن وصفه بكل الصور بكل الكلمات والحروف فيكفيني

أنك أبي العزيز.

إلى من يسعدن لسعادتي أقاسمهن روحي وكياني أخواتي العزيزات،

إخوتي الأعزاء.

زملائي في كلية العلوم الاقتصادية

زملائي في إتمام هذه المذكرة

زملائي وأصدقائي من قريب وبعيد

عبد السلام

إهـــــــــــداء

إلى من علمني النجاح والصبر... إلى من علمني العطاء بدون

انتظار... أبي.

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان

دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة والكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل المعهد وخارجها.

إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم والمعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها ويعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله ومنفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

عبير

ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة تحليل التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة والتوجهات الحديثة للتجارة الدولية، معتمدين في ذلك على بعض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية منها: مؤشر درجة الانكشاف للتجارة الخارجية، ومؤشر المشاركة في التجارة الدولية، ومؤشر نصيب الفرد من التجارة الخارجية وغيرها من المؤشرات، إضافة الى تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية وهيكلتها السلعية والجغرافية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها هو ضعف كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية وعدم تأثرها بالإيجاب بالمزايا التي اتت بها التوجهات الحديثة للتجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية، التوجهات الحديثة، التجارة الخارجية الجزائرية، مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية، التجارة الدولية.

Abstract:

the index of the degree of exposure to foreign trade, the index of participation in international trade, the index of per capita foreign trade and other indicators, in addition to analyzing the development of Algerian foreign trade and its commodity and geographical structure. The study concluded several results, the most important of which is the weakness of the efficiency of Algerian foreign trade and without taking advantage of the positive impact on the advantages of modern trends in international trade.

Key words: trade policy, recent trends, Algerian foreign trade, indicators of foreign trade efficiency, International Trade.

مقدمة

مقدمة:

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في معظم الاقتصادات العالمية حيث أنها تزود الاقتصاد بالسلع والخدمات التي يحتاجها الغير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد وتمكنه في نفس الوقت من التخلص من فائضه من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتعتبر العمليات الاقتصادية سواء كانت وطنية أو دولية محركا أساسيا لنشاط التجارة الخارجية وهذه المعاملة التي تميز التجارة الخارجية هي بسبب الإنسان ورغبته، وهذا لتلبية ما يحتاجه في حياته اليومية التي تتزايد باستمرار.

حيث أن التجارة الخارجية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي لهياكل اقتصادية وإنتاجية للدول النامية ومدى استقلالها أو تبعيتها للدول المتقدمة، كما يمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة بحيث تتيح المحافظة على توازن ميزانها التجاري، ولكن ما نلمسه في هذا المجال أنه وباختلاف الاستراتيجيات والسياسات المتضحة فإنه من المستحيل والصعب تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات.

على مدى العقود الخمسة الماضية ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية والإقليمية في زيادة درجة الترابط بين دول العالم مما زاد بشكل كبير من حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول، مما ضاعف من تأثير التجارة على دول العالم، الجوانب الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم، ولعل أهم ما يميز التجارة الخارجية هو تمكين جميع الدول من ضائقة التجارة الخارجية من خلال تحقيق الازدهار، وكذلك تحقيق الكفاءة الاقتصادية، لأنه من خلال التجارة يتم تبادل السلع والخدمات، مما يجلب الموارد المالية للدول المصدرة. وامتلاك المال يمكن أن يطور ويطور اقتصادها. أما الدول المستوردة فهي تلبي احتياجات اقتصادها من خلال الواردات لسد العجز الذي حدث على مستواها الاقتصادي (إنتاجي، صناعي، خدمي)

من بينها تحرير التجارة الخارجية وتوسيع حجم المبادلات التي أدت إلى تطور التجارة على المستوى العالمي، وتعزى هذه التطورات إلى تطور التجارة لدول من بينها الجزائر، حيث نفذت بعد الاقتصاد إصلاحات شملت الجوانب التجارية والمالية والمصرفية على حد سواء، وذلك بهدف تطوير الاقتصاد الوطني، وتشجيع عملية التبادل التجاري.

1- إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق ذكره فقد قمنا بطرح الإشكالية التالية، وهي:

- **واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية؟**

2- الأسئلة الفرعية:

ولتدعيم هذه الإشكالية قمنا بصياغة هذه الأسئلة:

- ماهي أهم السياسات والنظريات التي تحكم التجارة الخارجية.
- ماهي أهم التوجهات الحديثة المتبعة لتجارة الخارجية.
- أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية.

3- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- إن تحرير التجارة الخارجية يساعد تنشيط القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد، والذي يؤدي الى تحفيز الحركة التجارية وخلق فرص العمل ومنتجات جديدة ومن ثم تطوير الصادرات.
- تعد التجارة الدولية واحدة من القوى الدافعة الرئيسية للتنمية الاقتصادية، وهي مجال للعلاقات الاقتصادية الدولية يتمثل في تجارة البضائع والتجارة في الخدمات ومنتجات العمل الفكري في جميع بلدان العالم، وهي تمثل اليوم نحو 80% من جميع العمليات الدولية، فهي بذلك تعد سمة مميزة من سمات وجود السوق العالمية.
- شهد الاقتصاد الجزائري بعد عملية التحرير التام للتجارة الخارجية نتائج مرضية تمكنه من الاندماج في الاقتصاد العالمي بسهولة.

4- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هاته الدراسة في البحث عن اهم الفرضيات والطرق السياسية التي يجب تتبعها التجارة الخارجية الجزائرية لتواكب التجارة الخارجية الدولية.

5- أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بتخصصنا التجارة الدولية.
- أهمية هذا الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي مرت بيها الجزائر وفي القطاع التجارة الخارجية بشكل خاص.
- يعتبر موضوع التجارة الخارجية من مواضيع ساعة حيث يستقطب اهتمام الكثير من المختصين في هذا القطاع.

6- أهداف الدراسة:

من خلال معالجة هذا الموضوع نهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف على نحو التالي:

- تقديم إطار نظري مناسب يوضح مفهوم التجارة الخارجية.
- تسليط الضوء على التجارة الخارجية الجزائرية وسياساتها المتبعة.
- معرفة واقع التجارة الخارجية ومساهمته في تحقيق تنمية الاقتصادية.

7- منهج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع البحث اعتمدنا مجموعة من المناهج التي نذكرها:

المنهج الوصفي: تطرقنا إلى مفاهيم الأساسية المتعلقة بالتجارة الخارجية وما يتعلق بالسياسة التجارية.

المنهج التحليلي: تناولنا تحليل الجداول والإحصاءات التجارية وربطها بأهداف الاقتصادية العامة.

8- هيكل الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى مقدمة وفصلين وخاتمة عامة كما يلي:

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية، ولقد قمنا بتقسيم هذا فصل إلى ثلاث مباحث وهي كتالي: حيث يتناول المبحث الأول عموميات حول التجارة الخارجية في حين نتعرض من خلال المبحث الثاني إلى الاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات الدولية وأخيرا النظام كمبحث ثالث تطرقنا إلى النظام التجاري الجديد والدول النامية.

يتناول الفصل الثاني واقع الاقتصاد الجزائري ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية 2004-2020، ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما كالتالي:

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2004- 2020.

المبحث الثاني: أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية خلال فترة 2004- 2020.

وخاتمة عامة: تحتوي على خلاصة عامة ونتائج والتوصيات.

9- حدود الدراسة:

الإطار الزماني: تم تحديد الفترة من 2004 الى 2020.

الإطار المكاني: تستهدف الدراسة حال الجزائر.

الإطار الموضوعي: تقتصر الدراسة الحالية على دراسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية.

١ الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد:

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في الإقتصاد العالمي، حيث تساهم في تعزيز النمو الإقتصادي، كما أن العديد من الدراسات أثبتت دور التجارة الدولية في تقليص معدلات البطالة وذلك من خلال التوسع في الإنتاج وخلق شعب وقطاعات إنتاج جديدة أو التوسع في الموجودة، وذلك بفضل تعاظم دور عمليات التصدير، كما يوجد دور أخر للتجارة الدولية يتمثل في تقليص فجوة الفقر وتوزيع عادل للثروات، حيث تستفيد العديد من الطبقات من عوائد التبادلات التجارية وعمليات الإنتاج الموجه للتصدير، فالتجارة الدولية إذن تلعب دور تنموي هام في الإقتصاد العالمي.

حيث أصبح تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والغير جمركية ضرورة ملحة، كما أن تحرير التجارة ساعد في ظهور أقطاب تجارية جديدة خاصة مع تعاظم دور الشركات المتعدد الجنسيات واعادة توطين الإستثمارات لصالح الدول التي تتمتع بمزايا نسبية مقارنة مع دول أخرى كاليد العاملة المنخفضة، سهولة الوصول للموارد الطبيعية وتخفيف القيود التجارية والغير تجارية على نفاذ وتنقل رؤوس الأموال.

ويشهد العالم اليوم في إطارات تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم نظرا لتوسع التعاملات التجارية بينها وتضاعفها مما أدى إلى نشوء تكتلات إقتصادية دولية تسعى إلى رفع الحواجز الجمركية والقيود أمام التبادل الدولي استنادا إلى مبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل، فتم وضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن لهذه المبادلات التجارية وبمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية بسبب إرتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الإجمالي للدول واقتصادياتها خاصة. فجاء هذا القطاع محتلا للدور الحيوي والمؤثر في النشاط الاقتصادي كونه يعتبر أهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات إضافة إلى عناصر الإنتاج المختلف بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول عموميات حول التجارة الخارجية في حين نتعرض من خلال المبحث الثاني إلى الاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات الدولية وأخيرا النظام التجاري الجديد والدول النامية كمبحث ثالث.

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد. لأنها تعتبر أحد مكونات النشاط الاقتصادي وهو المبادلة، فالتجارة هي الوسيلة التي يستخدمها الإنسان لتحقيق هذا النشاط.

المطلب الأول: مدخل للتجارة الخارجية.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها:

التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة[1].

تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول مختلفة[2].

المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[3].

إذن فالمقصود بالتجارة الخارجية هي: "**عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل**"[4].

من خلال ما سبق يمكن أن نبين مفهوم التجارة الخارجية على أنها: «عملية تبادل السلع مادياً عبر الحدود السياسية للدولة، إما داخلة إليها وتسمى "الواردات" أو خارجة منها وتسمى "الصادرات"، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، وتسمى

---

[1] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 9.
[2] محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، كلية التجارة، الإسكندرية، 2009، ص 8.
[3] رشاد العصار، حسام داود، وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 12.
[4] موسى مطر، باسم اللوزي، وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 29.

الخدمات التي تؤدى للغير بـ "الصادرات غير المنظورة"، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بـ "الواردات غير المنظورة"»[1].

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

1- المجال الاقتصادي: تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي[2]:

تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والإستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه.

تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، يلعب دوراً في زيادة الإستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الإقتصادية.

تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الإستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية[3].

نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب[4].

2- المجال الإجتماعي: تسعى التجارة الخارجية في المجال الإجتماعي إلى تحقيق التالي[5]:

زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجال الإستهلاك.

تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الإجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الإقتصادية.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، ج1، 1993، ص 36.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الإقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 373.
[3] رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 16.
[4] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، ج1، 2000، ص 57.
[5] عبد العظيم، حمدي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة الزهراء، مصر، 1996، ص 16.

الإرتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً.

التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.

3- المجال السياسي: تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.

إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود[1].

الفرع الثالث: نبذة تاريخية عن التجارة الخارجية

بدأت التجارة الخارجية منذ زمن، لكن في السنوات الأخيرة زادت أهمية هذه التجارة سواء اقتصادياً أو سياسياً أو حتى اجتماعياً، والتجارة الخارجية هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل التجارة الخارجية حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لمختلف بلدان العالم، ويندرج أيضا في مفهوم التجارة الخارجية فئة اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني والثقافي والعلمي التي تبرمها الدول فيما بينها من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري والتدفقات الاستثمارية[2].

وانطلاقاً من أهمية التجارة الخارجية في دعم اقتصاد معظم بلدان العالمين المحيط الهادئ إلى المحيط الأطلسي وفي القارة الآسيوية والأفريقية والأوروبية، لطالما تخطت التجارة حدود الإمبراطوريات التي تعاقبت من العصور القديمة وحتى العصر الحديث، و إجمالي النشاطات التجارية تقريباً كان يتم على نطاق ضيق حيث كانت التبادلات بأغلبيتها تجري في وسط القرية، بين أرضين متجاورتين أو في أفضل الأحوال بين القرى والمدينة المجاورة، و على نطاق القارات، شكلت عنصراً أساسياً في تاريخ القارات القديمة وتاريخ البشرية إجمالاً، وذلك بالرغم من تبادل كميات ضئيلة نسبياً في الواقع، مع نشوب الحروب وتطور الديانات، أصبحت

[1] خليل سامي، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 57.
[2] رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص 59.

التبادلات تلعب دوراً رئيسياً في التواصل بين المجموعات البشرية وفي تطورها، وبعد تحولات اقتصادية وتقنيات تجارية ساهمت في إحداث تغيرات عميقة في المجتمعات الأوروبية وفي البشرية جمعاء، لكن حوض المتوسط كان في قلب هذه التحولات التي ساهمت كلها في التوصل إلى العصر الرأسمالي[1].

في الواقع قبل القرن الثالث عشر، وهي الفترة التي شهدت تطور التقنيات التجارية مثل دفتر الحسابات والتسجيلات المصدّقة لدى الكاتب العدل والكمبيالات وازدهار التأمين، مما ساهم في زيادة تسجيل الأعمال التجارية بصورة ملحوظة، تبقى معرفتنا بالتجارة في هذه الفترة محدودة، تقتصر على التحركات والأوضاع وذلك نظراً لعدم توفر دراسات إحصائية دقيقة.

في القرن الحادي عشر قامت المناطق اللاتينية بتأمين استمرارية هذا الازدهار، فالنمو الديمغرافي الذي أصبح ملموساً في أحواض جبال البرانس عند نهاية القرن التاسع والذي رافقه تقدماً بطيئاً وإنما مستداماً للإنتاج الزراعي والحرفي، كان يشكل مصدراً لجبهات الاستعمار على المتوسط، مثل الأودية الساحلية أو على السواحل الإيطالية أو المناطق الإسبانية التي تم فتحها على حساب الأندلس مما ساهم في جذب السكان بشكل استثنائي، وأدى الفتح العثماني إلى وضع شروط جديدة للتجارة في المتوسط وفي آسيا، فساهمت السيطرة على جزء كبير من المتوسط وصولاً إلى الجزائر، في تعزيز دور الوسيط الذي كان يلعبه الباب العالي بين أوروبا التي تتمتع بروح المبادرة والمستفيدة الرئيسية من التجارة المتوسطية وآسيا[2].

وفي القرن السادس عشر أدت حركة الاكتشافات الجغرافية والغزوات الاستعمارية إلى تطور حركة التجارة وظهرت طبقة التجار في مواجهة إقطاع الأرض، مما أدى قيام الأنظمة الملكية بحماية التجارة تنظيم التجارة المكتوبة، ومن أمثلة ذلك الأوامر الملكية المتعلقة بالكمبيالة والبورصات والسمسرة والشركات التجارية.

وكان أهم نص قانوني دون هذه النظم التجارية المختلفة هو أمر التجارة الصادر في فرنسا سنة 1673م، وكذلك رمز التجارة البحرية الصادر في 1681م كان هذا التنظيم القانوني يخص مجموعة طوائف التجار، في شكل مكتوب وساهم ظهور الثورة الصناعية والثورة الفرنسية سنة 1789م في القضاء على نظام الطوائف وصدر الإعلان العالمي لحرية التجارة في 17-03-1791 مفروزا لكل شخص حرية المبادلة وممارسة أية حرفة يرغب فيها، وبعدها قامت

[1] عادل أحمد أحشيش، مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر 1993، ص 63.

[2] KADER AKACE, **comptabilité Nationale**, and édition Alger, P 74.

بإصدار قوانين لتنظيم العمليات التجارية وأحكام التجارة بصفة عامة والمتعلقة بالتجار والشركات التجارية والبورصات ودفاتر التجار وسماسرة الأوراق المالية والوسطاء والرهن التجاري والوكلاء بالعمولة والبيع والشراء التجاري، وفي النهاية أحكام الكمبيالة والسند الإذني، وأحكام التجارة البحرية، وأحكام الإفلاس[1].

لقد طبق قانون تنظيم العمليات التجارية في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية للجزائر وبعد الاستقلال إلى غاية 1975م أين قامت الجزائر بإصدار قانون ينظم تجارتها الخارجية المتأثر إلى حد كبير بالقانون الفرنسي، مما يبين أن النظام الاستعماري الفرنسي هو من وضع الإطار القانوني لتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر[2].

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية:

1- نظرية الميزة المطلقة:

بدأت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية بنظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث وهي النظرية التي تعتمد على وجود فروق واضحة بين دولة وأخرى في إنتاج السلع والخدمات لذلك فإن التجارة بين الدول ستكون مفيدة لجميع الأطراف لأنها ستعمل على نقل فائض إنتاج الأرض والعمل في الدولة الأولى ذات الفائض إلى الدولة الثانية ذات العجز وتأتي بدلا منه سلعا ومنتجات أخرى تنتج في الدولة الثانية ولا تنتج في الدولة الأولى[3].

فوظيفة التجارة الدولية في المعنى الذي تهدف إليه نظرية آدم سميث هي التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال الحيوي لتصريف الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي.

إن التجارة في رأي المدرسة الكلاسيكية يجب أن تكون مرة كل قيد حتى تتخصص كل دولة فيما وهبته لها الطبيعة من مزايا ومن ثم تستفيد كل دولة من التجارة الدولية، أن تقسيم العمل عند آدم سميث هو البؤرة التي ترتكز عندها نظريته في التجارة الخارجية والداخلية معا وهو الذي يحكم قدرة الدولة الإنتاجية ويوجهها الوجهة الاقتصادية الصحيحة.

1-1- تقسيم العمل مفيد بين الأفراد وكذلك بين الدول: لقد انتقد آدم سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة وما بين مختلف الدول، وذهب إلى أنه مثلما أن محاولة الأفراد والعائلات إتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل شيء يحتاجونه من شأنها الحكم

---

[1] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 18.

[2] CALLISSOT: **L'économie de l'Algérie du nord .P.U.F**, 1969, P 48.

[3] موسى مطر، وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 29.

عليهم بمستويات من المعيشة غاية في الانخفاض بسبب عدم الاستفادة من فوائد تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، وكذلك الحال إذا ما حاولت مختلف الدول أتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي وعدم إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج.

ويقول "آدم سميث" من القواعد الأساسية التي يسير عليها رب كل أسرة ألا يحاول أبدا أن يصنع في بيته ما ستكلف صناعته أكثر ما يكلف شراءه، فالخياط لا يحاول أن يصنع حذاءه ولكنه يشتري من صانع الأحذية، وصانع الأحذية لا يحاول أن يفصل ملابسه ولكنه يستخدم في ذلك الخياط، والمزارع أيضا لا يحاول أبدا أن يفعل هذا الشيء أو ذاك ولكنه يلجأ في ذلك إلى كل من الخياط وصانع الأحذية، ويجد كل هؤلاء أن من مصلحته أن يستخدم كل قواه الإنتاجية في ذلك المجال الذي يتمتع فيه بقدر من المزايا أكبر مما يتمتع جيرانه وأن يشتري بجزء من منتجاته كل ما يحتاج إليه من منتجات الآخرين.

ومادام هذا الصواب في سلوك الأسرة فهو أيضا صوابا لسلوك الدولة، فإذا كان في إمكان دولة أخرى أن تمدنا بسلعة أرخص مما لوكنا قد تولينا صناعتها بأنفسنا فسيكون من الأفضل شراءها منها وذلك في المقابل بيعها جزءا من منتجاتنا التي نتمتع فيها ببعض المزايا".

وهكذا أكد أدم سميث على أنه يتعين على كل دولة أن تنتج تلك السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة أكبر من تلك التي تتمتع بها غيرها من الدول سواء كانت هذه الميزة راجعة إلى عوامل طبيعية من مناخ وخصوبة في الأرض وتوافر المواد الأولية أو كانت راجعة إلى عوامل مكتسبة من مهارات وإتقان للعمل.

وأكد آدم سميث أن المبرر للتخصص في العمل (تقسيم العمل) هو سعة السوق فإذا كان السوق ضيقا لو يكن هناك حاجة للتخصص وتقسيم العمل بينما إذا اتسع السوق زاد الطلب على خدمات الأفراد وزاد مجال التخصص وتقسيم العمل[1].

وخلاصة القول عند آدم سميث أن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع لما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة.

[1] موسى مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 30.

2- نظرية الميزة النسبية:

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي ديفيد ركاردو والتي أوردها في كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي) لقد بين آدم سميث أنه ستكون للتجارة الخارجية ما بين دولتين فائدة لكل منهما إذا ما كان لأحدهما ميزة مطلقة على الدولة الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين وكان للدولة الأخرى في إنتاج السلعة الأولى.

ولكن بقدوم ديفيد ركاردو بنظريته الجديدة فقد أوضح أنه ليس بالضرورة لقيام التجارة الخارجية أن يتمتع إحدى هاتين الدولتين بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة ولكن قد تقوم تجارة بين دولتين بالرغم من أن إحداها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في السلعة الأخرى، وبعبارة أخرى فقد حاول ركاردو أن يثبت أن كل دولة ستتجه إلى التخصص في السلعة التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى وليس في السلعة التي تتمتع بإنتاجها بميزة مطلقة.

لقد بين ريكارو أن استخدام الطرق البدائية في الإنتاج في الدول النامية بالإضافة إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير في تخصيص تكاليف إنتاجها ستقف حائلا دون قيام التجارة الخارجية حسب نظرية الميزة المطلقة بسبب الكفاءة الإنتاجية التي تتمتع بها الدول المتقدمة وبالتالي ستعمل الدول النامية على تقييد دخول السلع الأجنبية إليها.

لقد أوضح ركاردو أن نظرية الميزة المطلقة لا ستطيع تفسير التجارة الخارجية في هذه الحالة وقد بين ركاردو أنه يمكن أن تحقق الدولة مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها ولكن هناك اختلاف في التكاليف النسبية[1].

ولتوضيح مبدأ النفقات النسبية المقارنة نورد المثال الحسابي التالي وعلى فرض وجود دولتين هما الأردن ولبنانكما نفترض سلعتين هما الأقمشة والأغذية.

جدول رقم(01): مقارنة بين الأردن ولبنان في إنتاج سلعتين.

الدول	وحدة الأقمشة	وحدة الأغذية
لبنان	100	120
الأردن	90	80

المصدر: موسى مطر، وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 34.

[1] موسى مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 34.

من الواضح أن لبنان يتمتع بميزة مطلقة على الأردن في إنتاج كلا السلعتين ولكن بنسب مختلفة لذلك، ومع هذا فإن من مصلحة لبنان أن يتخصص في إنتاج إحدى هاتين السلعتين تاركا للأردن التخصص في إنتاج السلعة الثانية، وهذا الاختلاف في النفقة النسبية لإنتاج السلعتين هو الشرط الكافي لقيام تبادل تجاري بين الدولتين وإمكانية استفادة كلا منهما من هذا التبادل، وهنا طريقتان متكافئتان للتوصل إلى النفقة النسبية المقارنة فيما يتعلق بهاتين السلعتين.

نستخرج نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في كل بلد على حدى ثم نقارن هذه النفقة النسبية بين هاتين الدولتين، وستتخصص لبنان في إنتاج تلك السلعة التي تكون تكاليفها أقل بالمقارنة مع تكاليف السلعة الأخرى.

3- النظرية النسبية في عوامل الإنتاج نظرية هكشر-أولهين (HICHER-OLHINE):

تستند النظريات السابقة في التجارة الدولية أي نظرية الميزة المطلقة ونظرية الميزة النسبية على عدة أفكار وهي[1]:

التخصص الدولي: فالأفراد في سعيهم نحو تحقيق أكبر منفعة شخصية يميلون إلى التخصص في فروع الإنتاج التي يتمتعون فيها بأعلى كفاية نسبية أو مطلقة فينتجون أكثر مما يحتاجون ثم يستبدلون بفائض إنتاجهم بعض السلع التي تتخصص في إنتاجها الدولة الأخرى.

تعتمد على عنصر العمل في تحديد قيمة أو تكلفة السلعة: فالدولة التي تنتج سلعة بتكاليف عمل أقل تتخصص في إنتاج هذه السلعة وتترك للدولة الثانية التخصص في السلعة الأخرى.

ولم تحاول النظريات السابقة أن تتعمق في تفسير الأسباب التي من أجلها تختلف هذه التكاليف من دولة إلى أخرى.

ليس هناك فروقا واضحة بين طبيعة التجارة الداخلية وطبيعة التجارة الدولية.

وقد بدأ أوهلين من هذه النقطة التي مؤداها أن التجارة الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي، وأن الأسعار في المجال الدولي إنما تتحدد بنفس المبادئ والقوى التي تتحدد على أساسها الأسعار في المجال الدولي.

لقد أرجع ألهين أسباب قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسين هما[2]:

اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة.

[1] جمال الدين عويسات، **كتاب العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص 21-31.
[2] المرجع نفسه، ص 36.

اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دول إنتاج السلع المختلفة.

فمن الملاحظ أن هبات الدول من عوامل الإنتاج تظهر اختلافات كبيرة فبعض الدول مثل استراليا والأرجنتين تمتلك أراضي وفيرة نسبيا وبعض الدول الأخرى مثل أمريكا وإنجلترا تمتلك كميات كبيرة من رأس المال، وفي دول ثالثة مثل الهند ومصر نجد أن العمل هو العنصر المتوفرة بكثرة، وعندما تختلف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج فإن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ستظهر اختلافات مماثلة، فوفرة الأرض تعني انخفاض الإيجارات نسبيا، ووفرة رأس المال تعني انخفاض أسعار الفائدة نسبيا ووفرة العمل تعني انخفاض الأجور نسبيا وهكذا.

لكن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وما يتبعها من اختلافات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ليست شرطا كافيا لوجود اختلافات في الأثمان النسبية للسلع التي هي شرط ضروري لقيام التجارة الدولية، فبالإضافة إلى ذلك من الضروري أن تختلف نسب مزج عوامل الإنتاج في دول إنتاج السلع المختلفة، فعلى سبيل المثال تستلزم إحدى السلع س1 في إنتاجها كمية كبيرة من العمل بالنسبة لرأس المال بينما قد تستلزم سلعة أخرى س2 كمية كبيرة من رأس المال بالنسبة إلى العمل[1].

وهكذا يكون لدينا سلع كثيفة العمل وسلع كثيفة رأس المال، وهكذا فالصلب والنايلون هي منتجات يمكن إنتاجها فقط بكميات كثيفة من رأس المال وبكميات قليلة نسبيا من العمل إذن فالصلب والنايلون هي سلع كثيفة رأس المال وسلع أخرى مثل القطنية والسجاد اليدوي هي سلع كثيفة العمل.

أن هذا الاختلاف في نسب مزج عناصر الإنتاج في دول أنتاج السلع المختلفة إلى جانب الاختلافات الفعلية في الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج في الدول المختلفة هو الذي يؤدي وجود اختلافات في التكاليف النسبية للإنتاج بين البلاد بحيث يمكن إنتاج إحدى السلع في إحدى البلاد بتكلفة نسبية أقل من بلد آخر وبالتالي كون ثمنها منخفضا نسبيا عن الأثمان السائدة في أماكن أخرى من العالم.

ومن الجدير بالذكر أن الدولة لديها وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين ستقوم بإنتاج السلع التي تعتمد في إنتاجها على هذا العنصر الإنتاجي الوفير وبالتالي سوف تقوم بتصدير هذه السلع للدول الأخرى التي لديها ندرة في هذا العنصر الإنتاجي[2].

---

[1] طالب محمد عوض، **التجارة الدولية -نظريات وسياسات-**، نشر معهد الدراسات المصرفية، عمان، ط1، 1995، ص 22.

[2] جمال الدين عويسات، مرجع سبق ذكره، ص 38.

وفي نفس الوقت سوف تقوم هذه الدولة باستيراد السلع التي تعتمد على العنصر الإنتاجي وبالتالي هذا يؤدي إلى أن تتخصص الدولة في إنتاج السلع التي تعتمد على العنصر الإنتاجي الوفير وتترك للدول الأخرى أن تتخصص بإنتاج السلع التي تعتمد في إنتاجها على العنصر الإنتاجي النادر لديها والوفير لدى الدول الأخرى، وهكذا سيستفيد الجميع من قيام التجارة الدولية لأن الرفاه الاقتصادي سيزداد في هذه الدول نظرا لقدرتهم على شراء هذه السلع بأسعار رخيصة نسبيا، كما ستزداد الكفاءة الإنتاجية لدى هذه الدول بسبب قيامها بالإنتاج بأحجام اقتصادية (اقتصاديات الحجم الكبير)[1].

الفرع الثاني: النظريات النيوكلاسيكية

اقتصرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون التكاليف النسبية حيث أن ما يدعو إلى القيام بالتبادل بين الدول هو اختلاف التكاليف النسبية، إلا أنها لم تتعرض إلى أسباب اختلاف التكاليف ما بين الدول، إلا أن جاء أولين وعمم مبادئ هكشر وساهم في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية والكسب الناتج منها وكيف ينمك الوصول إلى حالة التوازن؟[2].

1- نظرية هكشر وأولين: حاول الاقتصادي السويدي "إيلي هكشر" في كتابه بعنوان "آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919م وإلى تلميذه "برتل أولين" من خلال كتابه تحت عنوان "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" الصادر في سنة 1933م، أن يتجاوزا بعض نقائص النظرية الكلاسيكية وخاصة في اتخاذ هذه الأخيرة العمل كالمحدد الوحيد لقيمة السلع وبالتالي إهمالها لعوامل الإنتاج الأخرى.

وتنص نظرية هكشر وأولين على أن ما يدفع الدول للقيام بالتبادل الخارجي ليس هو الاختلاف في التكاليف النسبية كما يعتقد ركاردو وأنصاره بل هو الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج التي تحدد بدورها أسعار السلع.

وعلى أساس هذا الاختلاف في الأسعار تقوم الدول بالتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتوفر لديها محليا بأسعار أقل من الأسعار السائدة في البلدان الأخرى وتقوم باستيراد ما تحتاجه من السلع الأخرى.

ويضيف هكشر وأولين أنه بما أن أسعار السلع تتحدد من طرف أسعار عوامل الإنتاج وأن أسعار هذه الأخيرة إنما تتحدد بوفرة أو ندرة هذه العوامل في البلد محل الدراسة فإنه في آخر

[1] طالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص 23.
[2] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 45.

الأمر ما يدفع الدول للقيام بالتخصص والتبادل الخارجي هو وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج في البلدان، ولذلك تسمى في بعض الأحيان هذه النظرية بنظرية "نسب عوامل الإنتاج"، حيث أن الاختلاف الوحيد بين الدول هو في نسب عوامل الانتاج المتوفرة لها وأن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى.

تنص نظرية هكشر وأولين على أن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية التي لها بكثافة وتقوم بتصديرها، وتستورد السلع الأخرى.

وبالتالي فوفقا لهذه النظرية فإن الأمر سيعود بالفائدة على كل الدول إذا ما تخصصت كل منها في إنتاج وتصدير تلك السلع التي يساهم في إنتاجها نسبة كبير عامل الإنتاج المتوفر للبلد بوفرة مع استيراد السلع الأخرى.

2- لغز ليونتيف leontief paradox: لقد استهل ليونتيف (اقتصادي أمريكي من أصل روسي حاز على جائزة نوبل سنة 1973م) دراسته التطبيقية مؤكدا على الاقناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسات التحليلية لنموذج هكشر وأولين، والتي تتلخص في قيام كل بلد بإنتاج وتصدير تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الانتاج الأوفر نسبيا، وتستورد تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على العنصر النادر نسبيا، ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هذه الدول أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال، فلقد توقع ليونتيف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر وأولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد تلك السلع كثيفة العمل[1].

فلذلك قام ليونتيف بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.

بعد أن تناولنا النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية، ثم النظرية النيوكلاسيكية، واستعرضنا بعد ذلك نظرية نسب عوامل الإنتاج، يمكن القول بوجود إجماع بين هذه النظريات على قبول مبدأ الميزة النسبية كمبدأ مفسر ومقبول لقيام التجارة الدولية ولكن تختلف النظريات فيما بينها في تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية[2].

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 46.
[2] طالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ومع إجراء العديد من الدراسات التطبيقية لإثبات صحة النظريات السابقة، ظلت هناك مجموعة من الظواهر في الاقتصاد العالمي التي لا يمكن تفسيرها في إطار نظرية نسب عناصر الإنتاج مثل التجار الدولية بين دول تتشابه في نسب عناصر الإنتاج المتوافرة، والاتجاه نحو تدويل الأنشطة الإنتاجية عن طريق الشركات عابرة القوميات وغير ذلك من الظواهر.

وقد ترتب على ذلك وجود قدر غير يسير من تدفقات التجارة الدولية، تحتاج إلى نظريات جديدة تفسرها، وقد أفسح هذا الأمر المجال أمام مجموعة من المناهج الجديدة، أو النماذج غير الشاملة لتفسير ما عجزت نظرية هكشر وأولين عن تفسيره، ولكن من الملاحظ اختلاف النظرة إلى هذه المحاولات الجديدة، فهناك من يرى أنها بديل لنظرية نسب عوامل الإنتاج، بينما يرى فريق آخر أنها مناهج مكملة لنموذج هكشر وأولين.

1- نظرية تشابه الطلب: يعتبر الاقتصادي السويدي استيفان ليندر stafian linder من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية، ففيما يخص المواد الخام فإن تفسير لندر للتجارة هو نفس تفسير هكشر وأولين، أي على أساس اختلاف نسب عناصر الانتاج، أما فيما يخص السلع الصناعية، فإنه يرجع قيام التجارة فيها إلى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة، فطبقا لليندر، لا يستطيع أي بلد أن يحقق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية إذا لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلية[1].

وتتمثل فرضية تشابه هيكل الدخل أو تشابه التفضيل أو تشابه الطلب التي قدمها ليندر فيما يلي: "يزداد حجم التجارة في السلع المصنعة بين دول تتشابه في أنماط الطلب".

وعلى ذلك يعتبر وجود الطلب الداخلي شرطا ضروريا لإنتاج السلعة وتصديرها، وحيث أن الدولة لن تستورد مطلقا سلعة لها سوق محلي، فإن هذا الفرض يؤكد أيضا على أن التجارة المرتقبة للدول تكون مقصورة على تلك السلع التي يتواجد سوق داخلي لها.

ويرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحلي أولا، إلى افتراض المعرفة غير الكاملة وعدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، مما يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيئا، كما أن تقديم السلعة إلى السوق المحلي وخاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة يساعد المنظم على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات جمهور المستهلكين وإن كانت في حاجة إلى تعديل، وذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك القريب

[1] موسى مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 34.

منه بحيث يستفيد الأول من التغذية العكسية للمعلومات، ومن البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق الاختباري يتم بأسواق خارجية[1].

2- نموذج المنافسة غير الكاملة imperfect competition model

إن الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة التقليدية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة، حيث تتكون كل صناعة من عدد كبير من الشركات المنتجة لسلع متجانسة، وقد أدى ذلك إلى عجز هذه النظريات عن تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هياكل سوق غير تنافسية، وفي الواقع نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الشكل الراجح، فهناك أشكال متنوعة من الاحتكار واحتكار القلة والمنافسة الاحتكارية وتتأثر التجارة الدولية بهذه الهياكل.

ومن أبرز الكيانات الاقتصادية ذات الصبغة الاحتكارية والعاملة في مجال التجارة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تتعامل هذه الأخيرة في حجم هائل من المبادلات التجارية الدولية، مما يعطيها قدرة السيطرة على الأسواق وتحريك مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في مناطق كثيرة من العالم، فالمنافسة العالمية تجبر كل منشأة في دول صناعية مختلفة أن تنتج نوعا واحدا أو على الأكثر عددا محدودا من نفس المنتوج بدلا من أصناف وأنواع مختلفة، وهذا غاية في الأهمية لأنه يؤدي إلى تخفيض في تكلفة إنتاج الوحدة[2].

3- نموذج اقتصاديات الحجم economies of scale model

نعني باقتصاديات الحجم وفرات الإنتاج الكبير، وهي المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الإنتاج الكبير، وعن أحد فروض نموذج هكشر وأولين هو أن كلا السلعتين إنما تنتجان في ظل ظروف ثبات عائد الحجم في كل من الدولتين، فمع زيادة عائد الحجم فإن التجارة الدولية ذات نفع متبادل ممكن أن تقوم حتى ولو كانت كل من الدولتين متطابقتين في كل النواحي، هذا النوع من التجارة لم يشرحه هكشر وأولين.

حيث أن زيادة عائد الحجم إنما تشير إلى حالة الإنتاج الذي يتزايد بنسبة أكبر من النسبة التي يتزايد فيها استخدام الموارد أو عوامل الإنتاج، ومعنى ذلك أنه لو ضاعفنا جميع المدخلات فإن الإنتاج يزيد بمقدار أكبر من الضعف، وذلك لأن زيادة عائد الحجم تحدث لأنه عند العمليات ذات الحجم الكبير فإن تقسيما للعمل وتخصصا أكبر يصبح ممكنا، بمعنى أن كل عامل يستطيع أن يتخصص في القيام بمهمة بسيطة متكررة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

[1] موسى مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 39.
[2] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

هذا بالإضافة إلى أن العمليات ذات الحجم الكبير عادة ما تسمح بالإقدام على استخدام آلات أكثر تخصصا وأكثر إنتاجية، الأمر الذي لا يكون ممكنا عند العمليات ذات الحجم الصغير[1].

4- نموذج الفجوة التكنولوجية technological gap model

طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، الذي وضعه بوسنر posner في سنة 1961م، فإن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة.

وقد لاحظ "بوسنر" أن الدول ذات التشابه في عوامل الانتاج، تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية "هكشر وأولين"، حيث بابتكار طرق جديدة في الإنتاج و سلع جديدة، يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة، بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها، بحيث أن التفوق التكنولوجي يعطي للدولة المخترعة سلطة احتكارية مؤقتة على السوق العالمي و تزول هذه الميزة الاحتكارية بشيوع التكنولوجيا الجديدة وقيام الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة، ويشير "بوسنر" إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما[2]:

أ- فترة إبطاء رد الفعل: ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب و هي تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة، والفترة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات الحديثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، وهنا يشعر المنتجون في الدول الأخرى بتحدي المنافسة الجديدة و يعترفون بحاجتهم إلى رد فعل ملائم، وبتعبير آخر تتمثل هذه الفجوة في الفترة بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدول موطن الابتكار واستهلاك هذه السلعة في الدول الأخرى.

ب- فترة إبطاء التقليد: وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدولة الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى.

---

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996، ص 79.

ويختلف المدى الزمني للفجوتين، حيث تكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية في هذه السلعة.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها وأثرها على الاقتصاد

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

الفرع الأول: عوامل اقتصادية

وتتمثل في:

1- التكاليف والأسعار: أي تكلفة كل عنصر من العناصر الداخلة في التجارة، التي على ضوئها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم، حيث أن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها، فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات التكاليف والأسعار المرتفعة، أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب[1].

2- الجودة: يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقا في الجودة لذات السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم.

3- التخزين: كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية، كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع، نظرا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع وما يترتب عليه من تلفها إذا كانت خواصها لا تسمح بالبقاء فترة أطول.

4- التمويل: إن أي تبادل بين الدول وبعضها يعتمد على التمويل، فإذا وجدت المؤسسات المالية والبنوك على مستوى العالم، فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات، أما إذا لم توجد بنوك أو معاملات مصرفية بين الدول فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجاري.

5- الندرة النسبية: بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع احتياجاتها الخاصة، فالتفاوت بين المعروض والمطلوب من مختلف السلع والخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجتها، أو تصدير ما يفيض عن حاجتها.

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 29.

6- الرواج والكساد الاقتصادي: فالرواج الاقتصادي يؤدي إلى انتعاش الطلب على مختلف منتجات الدول، وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد اقتصادي.

7- نفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية، حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولا مربحا[1].

الفرع الثاني: عوامل طبيعية

وتتمثل فيا يلي[2]:

1- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، بحيث تتخلص صادرات عدد كبير من دول العالم في شكل سلعة واحدة أو سلعتين، فالدول التي أخذ فيها هذا التركيز في مصادر الثروة شكل موارد أولية صناعية، أدخلت كثيرا من التنويع على صادراتها، بينما الدول التي أخذ فيها هذا التركيز شكل موارد أولية زراعية وإنتاج غذائي، لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خاصة وأنها كانت في مرحلة مبكرة من تاريخها خاضعة للاستعمار الأجنبي.

2- حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير.

3- **المناخ:** المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، من حيث التباين في درجات الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي، فقد أصبح من الممكن إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة، إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية[3].

[1] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 22.
[2] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 48.
[3] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996، ص 79.

الفرع الثالث: عوامل أخرى

وتشتمل على ما يلي[1]:

1- الظروف السياسية: يلعب العامل السياسي دورا كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية، فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الإضراب السياسي والحروب التي تهدف فيها مصالح المتعاملين.

2- الإجراءات الإدارية: ويقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلعة وهي تعطل وصول السلعة إلى المستهلك، فكلما كانت الإجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة[2].

3- القوانين والتشريعات: يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة، تعمل على تنفيذه بدرجة أو بأخرى، أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى العالمي.

4- الإضرابات العمالية: تؤدي الإضرابات العمالية بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له، وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعا لطول مدة الإضراب ثم يتحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عانت من أزمة الإضراب واتصالها بتجارات الصادرات أو الواردات.

5- اختلاف الأذواق: تنشأ الاختلافات في الأذواق ما بين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية، واختلاف الأديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية، ومعرفة الأفراد بتلك الاختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بالسلع الأجنبية، فيؤدي ذلك إلى حركية في الواردات وبالتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية[3].

---

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 126.

[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 66.

المبحث الثاني: الاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات الدولية

أن للاستثمار أهمية بالغة كمحرك أساس ي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات الأجنبية إلى وجود علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، حيث يأتي الاستثمار الدولي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة ويربط اقتصاد الدولة بالأسواق العالمية، وهذا ما تحتاجه كل دولة لتمويل التنمية الشاملة، التي أصبحت هدفا رئيسيا، تسعى إلى تحقيقه.

المطلب الأول: تحرير التجارة والاستثمارات الدولية

سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم تحرير التجارة الخارجية وكذا شروط نجاحها.

الفرع الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية

1- تعريف تحرير التجارة الخارجية: يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على: "أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا"[1].

ويعرف أيضا على أنها: "التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف"[2].

وعليه يمكن القول إن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية، وأسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، وقد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد.

وقد تكون هذه التعريفات لا تتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة الخارجية، لذا يجب التطرق إلى مفهوم تحرير الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية، وهي تعني[3]:

أ- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.

ب- تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والحد من درجة تشتتها.

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى التغير في الأسعار النسبية مما يتيح عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الاسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل، ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدا أساسيا من المبادئ

---

[1] أحمد فارس مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982، ص 28.

[2] جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 142.

[3] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006، ص 209.

التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثانية إلى الاتجاه بها نحو الانخفاض[1].

2- أسباب تحرير التجارة الخارجية: إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتهجها الدول، وذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد، هذا التوجه مرده إلى أسباب مترابطة منها[2]:

- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول واتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع مرور الزمن.

- الضغوط التي مارستها وتمارسها المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية، وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982، حيث أجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي، ومارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية.

- تزايد عدد التجاري الناجمة، فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وأن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات Export promotion قد حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات Import substitution المبنية على حماية الصناعات، وكمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا.

3- مزايا التجارة الخارجية: تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية إلى العديد من المنافع والمزايا للدول النامية منها[3]:

تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية، وهذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد.

التقليص من التزامات الحكومة: الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى.

---

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[2] أحمد فارس مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] عطا الله بن طيرش، **"أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية" -دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية، 2011/2010، ص 22.

المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي: ذلك أن عملية الاندماج الاقتصادي تتطلب أسواق واسعة، ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعنية، وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية[1].

أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات (موازنة الميزان التجاري) في غالب الأحيان.

زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر وتحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة.

تقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من اختيارات السلع.

تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير.

انفتاح التجارة يزيد استخدام التكنولوجيا الجديدة.

يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع، ذلك أن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمشترين شراء السلع بالأسعار العالمية[2].

الفرع الثاني: شروط تحرير التجارة الخارجية

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها (تغير نظام الأسعار، تغير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغير نظام أسعار الصرف...)، واستنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تجارتها الخارجية، فإنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من أهمها[3]:

يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

أن تكون السياسات الأخرى –خاصة المتعلقة بالاستثمار والأسعار– تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.

من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود والكية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الانتفاع.

---

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 250، 251.

[2] صدر الدين صواليلي، **"النمو والتجارة الدولية في الدول النامية "**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص: 76، 77.

[3] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 07.

من المفيد قبل المشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، ويتم الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة.

يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير[1].

الفرع الثالث: مراحل تحرير التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا الفرع إلى عدة مراحل من تحرير التجارة الخارجية ويمكن تقسيمها إلى ما يلي[2]:

أولا: المرحلة الأولى: (1498-1763م) ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين، وهي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولوميوديا "Bartholomew Diaz" (1488م) واكتشاف كريستوف كولومب Christoph Colomb لأمريكا، وفتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكوندوقاما "Vasco de Gama" عام 1488م، منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

ثانيا: المرحلة الثانية: (1763-1883م) يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي في الجزء الثاني من القرن الثامن عر والذي كان مركزه "إنجلترا" والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي، ويتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات والتي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية، وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة ، والتي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ "Standard oiltust" لجون روكفلر "John D Rockefeller" وعليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] السيد أحمد الخالق، أحمد بديع بمليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 71.

[2] محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد: 01، 2002، ص 22.

ثالثا: المرحلة الثالثة: (1980م- الوقت الحالي) تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات والتي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها المتمثلة في إمكانياتها المالية والتكنولوجية والتي تتعدى حدود البلدان وسلطة الدول بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، والتي من شروطها سياسة الانفتاح وتبني اقتصاد السوق، وفي هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة والتي تدل على إندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها[1].

الفرع الرابع: آثار تحرير التجارة الخارجية

يمكن التطرق في هذا الفرع إلى مجموعة من الآثار نستعرضها كما يلي[2]:

أولا: الآثار السلبية:

في ظل الاقتصاد العالمي الذي تتزايد درجة استقلاليته، ورغم فوائد تحرير التجارة (العالمي) الدولية، إلا أنه ومع الأزمات التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول بدأ الاهتمام يتزايد بالآثار السلبية لهذا الاتجاه وخاصة على الدول النامية، وتزايد الاقتناع بأن تحرير التجارة الدولية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات.

وفيما يلي نذكر بعض هذه الآثار السلبية على الدول النامية[3]:

يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى حرمان الدول من أكفأ العناصر الإدارية والفنية وفئات العمالة الماهرة وذلك نتيجة هجرة العمالة للخارج ويكونون من ذوي الخبرات الطويلة بالعمل.

فرض ضغوط على المشروعات المحلية وكيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لا سيما في السوق الوطنية.

إن تحرير التجارة الخارجية يتيح فرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة.

هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي.

إن تحرير التجارة الخارجية يقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، وبذلك تزيد معدلات البطالة.

---

[1] محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 12.

[2] صدر الدين صواليلي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3] محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 09.

يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج.

يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى خلق صعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة يؤثر سلبا على اقتصاداتها.

يعتبر تحرير التجارة الخارجية سببا يخسر الحكومة في حصيلتها الجمركية.

يساعد تحرير التجارة الخارجية في دعم موقف المحتكرين ويقضي على المنافسين الصغار في السوق[1].

ثانيا: الآثار الإيجابية:

إن التغيرات التي مست الاقتصاد العالمي والتحول نحو العولمة تسارعت الخطى والضغوط من أجل تحرير التجارة الدولية، إذ أصبح التوسع الخارجي هو وسيلة أساسية للدول من أجل التغلب على مشاكلها التسويقية بالإضافة إلى الآثار الإيجابية التي يخلفها هذا التوسع ونتناول منها ما يلي[2]:

تحسين المعاملات الفنية للإنتاج بحيث أن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والموارد المتاحة بتكلفة منخفضة.

البحث عن أسواق جديدة وذلك من أجل ضمان زيادة الصادرات التي بدورها تؤدي إلى رفع المدخولات المالية للدولة.

يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث والتطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها وبالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية والحد من التبعية المطلقة.

إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية وتصدرها أسواق الدول المتقدمة.

زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، نتيجة تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال تصاعد المنافسة الدولية.

ينعكس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة حجم التبادل الدولي.

إن تحرير التجارة الخارجية يسهل من عملية الوصول إلى الأسواق العالمية.

---

[1] أحمد فاروق غنيم، **تحرير التجارة**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، ص 02.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 114.

يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية واستغلالها بطريقة مثلى، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي بالنسبة لهذه الدول.

تسمح عملية تحرير التجارة الخارجية من إلغاء الحواجز التجارية مما يسهل التجارة بين الدول ويفتح الأبواب أمام انسياب المعاملات بين البلدان.

يساعد تحرير التجارة الخارجية في قيام نظام تجاري متعدد الأطراف وبالتالي يهيئ للمستثمرين والمستخدمين بيئة عمل تشجع التجارة والاستثمار.

ترتبط عملية تحرير التجارة الخارجية بمسألة تشجيع التنمية والإصلاح الاقتصادي وبالتالي فهي تعود بالنفع على الدول.

إن تحرير التجارة الخارجية يفتح أمام المستهلكين فرصة الحصول على سلع وخدمات عديدة ومتنوعة، وبأسعار غالبا ما تكون أرخص من مثيلاتها في السوق المحلية[1].

المطلب الثاني: الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية

تعد التجارة الدولية واحدة من القوى الدافعة الرئيسية للتنمية الاقتصادية، وهي مجال للعلاقات الاقتصادية الدولية يتمثل في تجارة البضائع والتجارة في الخدمات ومنتجات العمل الفكري في جميع بلدان العالم، وهي تمثل اليوم نحو 80% من جميع العمليات الدولية، فهي بذلك تعد سمة مميزة من سمات وجود السوق العالمية.

الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية

تشمل التجارة الدولية كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة[2]، أو هي كل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[3].

وكانت التجارة الدولية للسلع تاريخيا وحتى فترة معينة من الزمن، المجال الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية، وفي نهاية القرن العشرين أصبحت أشكال مختلفة من العمليات المالية المهيمنة في النظام الاقتصادي الدولي، ولكن التجارة الدولية لا تزال مهمة جداً، وهو ما يثبته نمو أحجام التجارة الدولية، فوفقا لتقارير البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فقد نمت التجارة الدولية بـ: 27 ضعفا خلال الفترة 1950 إلى 2006 أكثر بثلاث مرات من نمو الناتج المحلي

[1] ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 59.
[2] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، ط3، 1993، ص 36.
[3] العصار رشاد وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص 12.

العالمي[1]، كما ارتفع حجم التجارة الدولية بنسبة 7.6% في عام 2006، و15.2% في عام 2007، و15.4% في عام 2008.

ويرتبط هذا التطور السريع للتجارة الدولية أساسا بتعزيز عملية تحرير العلاقات الدولية، وزيادة الطلب على السلع المصنعة، والتي تشكل نسبة 70% من إجمالي حجم الصادرات الدولية، ولكن في عام 2009 انخفض حجم التجارة الدولية إلى 13.1% بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2010، كانت الزيادة 13.8%، وفي عامي 2011 و2012 على التوالي 5.0% و3.7%.[2]

وقد واصل نمو التجارة الدولية تباطؤه خلال سنة 2016 حيث ارتفع الصادرات العالمية من السلع بنسبة 2.3%، وهي أقل من متوسط ارتفاعها خلال 25 سنة الماضية (5.6%)، وأقل من المعدل المسجل سنة 2015 (2.9%)، وقد كان لتراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدول مهمة مثل الصين والبرازيل، الى جانب ضعف نمو الطلب على الواردات في البلدان النامية، من العوامل الرئيسية وراء تباطؤ نمو التجارة، كما شهدت سنة 2016 نموا للتجارة الدولية بمعدل أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بعد ما عرف معدلي نموهما تقاربا منذ الأزمة المالية العالمية 2009/2008، بعد أن كانت معدلات نمو التجارة الدولية تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ: 1.5% و2% خلال عقدي الثمانينات والتسعينات على التوالي[3].

ومند أواخر القرن 18 إلى أواخر القرن العشرين كان نصف الكرة الشمالي يهيمن على إنتاج المصنوعات، وخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين فقدت تلك الميزة، فقد انخفض إنتاج الاتحاد الأوربي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعة بين عامي 1980 و2008 من 72% من صادرات العالم الصناعية إلى 60% فقط، وارتفعت مساهمة الصين ونمور آسيا خلال نفس الفترة من 6.6% إلى 21.6% من إجمالي الصادرات العالمية من الصناعة، هذا التحول مهد لحقبة جديدة في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تجاوز العالم نموذج الشمال جنوب التقليدي إذ أن تجارة الجنوب جنوب بين البلدان النامية زادت ضعف زيادة التجارة العالمية بعد عام 1990، كما عرفت نسبة المصنوعات من إجمالي الصادرات

[1] منشورات البنك الدولي، وثيقة نهج إستراتيجية التجارة الدولية، مارس 2007، ص 06.
[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، 2012، ص 07.
[3] تقرير المنظمة العالمية للتجارة، 2017، ص 65.

تحولا كبيرا بين البلدان النامية حيث زادت من 17% إلى 54% على التوالي عامي 1980 إلى عام 2008.[1]

كما عرفت الأنماط التجارية تحولا آخر مهم هو التحول من التصنيع إلى الخدمات وكانت الخدمات التجارية تمثل 29.3% من إجمالي صادرات المملكة المتحدة عام 2000، و39.8% عام 2009، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كانت النسبة 26.2% عام 2000 و31% عام 2009.[2]

يذكر هنا أن النمو الكبير للتجارة العالمية خلال العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية سببه تعافي كل من أوربا واليابان، حيث في تلك الفترة لم يشارك جزء كبير من العالم بفعالية في الاقتصاد العالمي بسبب القيود الكثيرة التي نظمت بها الحكومات تجارتها الخارجية، حيث عمدت الصين وحلفاءها وكذلك الاتحاد السوفييتي إلى اعتماد النظام الاقتصادي الذي ينطوي على ملكية الدول لوسائل الإنتاج، بينما اكتفت مجموعة ثالثة من الدول وهي الدول المستقلة حديثا بسياسة إحلال الواردات. وتغير أخر مهم في أنماط التجارة الدولية حدث في أوائل التسعينيات فقد دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من انفتاح الأسواق بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إضافة إلى تغيير الصين لمسارها وتبنيها نموذجا ذا توجه خارجي وجلبها الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.

وتعود أهمية التجارة الدولية في النظام الاقتصادي العالمي وإمكانية تطبيق التبادل الدولي للسلع والخدمات إلى عوامل هامة أهمها:

تعتبر الوسيلة المباشرة لتعزيز العلاقات الدولية؛ بسبب دورها في ربط الدول معا.

تدعم القدرة التسويقية؛ من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمنتجات المتنوعة، كما تساهم في توفير الكثير من الخدمات والسلع بالاعتماد على مبدأ التخصص الذي يوفر المنتجات بأقل الأسعار[3].

صنف من المؤشرات المهمة لقياس القدرات الخاصة بالدول على المنافسة وتسويق المنتجات والإنتاج في الأسواق العالمية والدولية.

[1] تقرير مركز التجارة الدولية، 2009، ص 08.
[2] تقرير مركز التجارة الدولية، 2010، ص 09.
[3] العصار رشاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

تساعد في بناء أنظمة اقتصادية قوية، وتعزز من التنمية المستدامة فيها عن طريق توفير المعلومات الرئيسية والوسائل التكنولوجية المناسبة[1].

الفرع الثاني: الهيكل الجغرافي للسلع والخدمات للتجارة الدولية

تمثل السلع الأساسية وتوزيعها الجغرافي سمة هامة من سمات التجارة الدولية الحديثة، ويعني الهيكل الجغرافي للتجارة الدولية توزيع التدفقات التجارية بين البلدان المنفصلة ومجموعاتها، وقد تشكلت البنية الجغرافية للتجارة الدولية تحت تأثير التقسيم الاقتصادي العالمي للعمل وتطوير الثورة العلمية والتقنية.

1- الهيكل الجغرافي لتجارة السلع العالمية سنة 2016: ويمكن تبيين ذلك من خلال الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم(02): الهيكل الجغرافي لتجارة السلع العالمية 2016.

المناطق	الـــــواردات		الصـــــادرات	
	النسبة %	القيمة مليار دولار	النسبة %	القيمة مليار دولار
الـعــالـــــم	100	15799	100	15464
الاقتصاديات المتقدمة	58.2	9187	54.9	8486
الاقتصاديات النامية	39.7	6279	42.4	6560
أمريكا اللاتينية	5.9	930	5.7	885
دول أوروبا	1.5	241	1.1	170
افريقيا	3.2	501	2.2	346
الشرق الأوسط	4.2	665	5.0	766
دول آسيا النامية	25	3942	28.4	9393
دول الكومنلوث	2.1	333	2.7	419

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للتجارة 2017.

استمرت قيمة صادرات البضائع من الاقتصادات النامية في الانخفاض في عام 2016 من الارتفاع المسجل في عامي 2014 و2015، حيث سجلت انخفاضا بنسبة 6% في صادرات البضائع، التي بلغ مجموعها 659.8 مليار دولار، ونقص في الواردات بنسبة 6% إذ بلغ مجموعها 6278.8 مليار دولار، لتنخفض مساهمة الاقتصادات النامية في البضائع العالمية في عام 2016 إلى 42% من الصادرات العالمية و40% من الواردات العالمية، ولا

[1] السريتي سيد احمد، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص 09.

تزال الاقتصادات النامية في آسيا تمثل أكبر حصة من تجارة اقتصادات الدول النامية في العالم بنسبة قدرت بـ: 28.4% من إجمالي الصادرات العالمية و25% من إجمالي الواردات العالمية.

تأثرت بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا سلبًا على المستوى العالمي بالفائض في منتجات الوقود وضعف الطلب العالمي، إذ أن كلى المنطقتين سجلتا انخفاضات كبيرة في التجارة عام 2016، حيث سجلت منطقة الشرق الأوسط التي تعد في المقام الأول مصدر المنتجات البترولية، انخفاضا بنسبة 9%، وتقلصت صادرات البضائع من أفريقيا بنسبة 12% في عام 2016.[1] كما استمر الركود في البرازيل سنة 2016، مما ساهم في النمو السلبي العام للتجارة في أمريكا اللاتينية في السلع والبضائع، حيث تقلصت صادرات أمريكا اللاتينية بنسبة 4% في عام 2016، كما سجلت الاقتصادات النامية في أوروبا نموا ثابتا في الصادرات وانخفاضا صغيرا في الواردات في عام 2016 بعد النمو السلبي لكل من الصادرات والواردات سنة 2015.

2- الهيكل الجغرافي لتجارة الخدمات العالمية 2016: يمكن تبيان هذا التوزيع من خلال الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم(03): الهيكل الجغرافي لتجارة الخدمات العالمية 2016.

المناطق	الـــــواردات		الصـــــادرات	
	النسبة %	القيمة مليار دولار	النسبة %	القيمة مليار دولار
العـــالـــــم	100	4694	100	4808
الاقتصاديات المتقدمة	58.2	2783	67.46	3250
الاقتصاديات النامية	39.7	1796	30.5	1466
أمريكا اللاتينية	5.9	196	3.5	168
دول أوروبا	1.5	29	1.1	50
افريقيا	3.2	135	1.9	90
الشرق الأوسط	4.2	267	3.7	179
دول آسيا النامية	25	1170	20.7	979
دول الكومنلوث	2.1	115	1.9	92

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للتجارة 2017.

[1] تقرير المنظمة العالمية للتجارة، 2017، ص 66.

يلاحظ من معطيات الجدول كيف تباطأت مشاركة الاقتصادات النامية في التجارة في الخدمات في عام 2016، التي كانت تنمو بسرعة بفضل الأداء القوي من قبل الاقتصادات النامية في آسيا، فقد انخفضت مشاركة هذه المجموعة في الصادرات العالمية للخدمات من 30.8% في عام 2015 إلى 30.5% في عام 2016. وبلغت صادرات البلدان النامية من الخدمات التجارية 1.466 مليار دولار في عام 2016، كما انخفضت حصة الواردات العالمية من الخدمات في الدول النامية إلى 38%.[1]

المطلب الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأوضاع الاقتصادية العالمية السائدة، والتي بدورها تؤثر في الأوضاع التنموية لكافة بلدان العالم، ولعل أهمها التي حدثت بعد الأزمة المالية العالمية في قلب النظام الرأسمالي عام 2008، أين شهدت خارطة الاستثمار الأجنبي المباشر تغيرا ملحوظا، خاصة وأن العالم شهد حركية وديناميكية في انتقال رؤوس الأموال دون أية قيود، ونظرا للتسارع التكنولوجي وتطور البنية التحتية الرقمية وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، سنحاول في هذا المطلب التعرف على اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الجغرافية والقطاعية العالمية بداية من الألفية الجديدة إلى غاية سنة 2018.

الفرع الأول: حركة التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الألفية الجديدة (2000-2018).

يشير تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال هو المصدر الأساسي والأكثر ثباتا في عمليات التنمية الوطنية، مقارنة بباقي الأنواع الأخرى من استثمارات المحفظة والتحويلات المالية.

[1] تقرير المنظمة العالمية للتجارة، 2017، ص 66-67.

الشكل رقم(01): حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وحسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2007-2018).

الوحدة الدولار الأمريكي

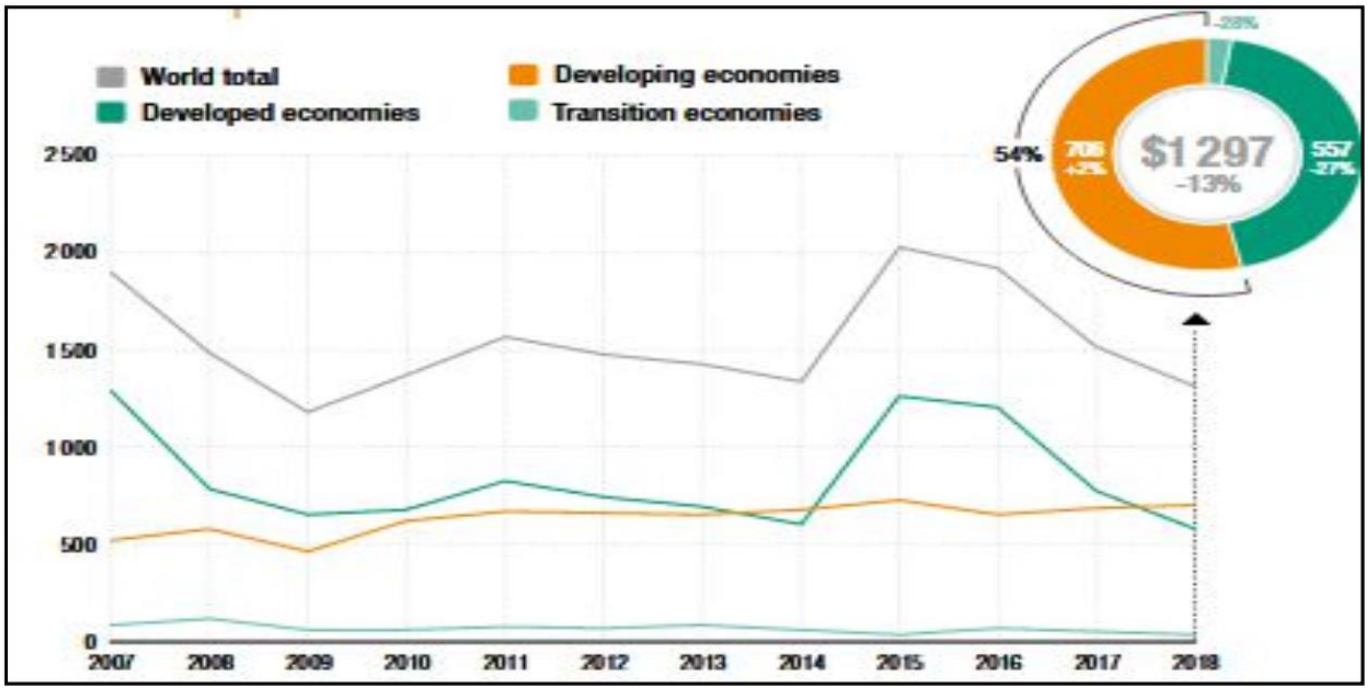

Source: UNCTAD, (2019), «World Investment Report 2019, Special Economic Zones- Key Messages and Overview», P 1.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية واصلت انخفاضها في عام 2018، حيث انخفضت بنسبة 13% لتصل إلى 1.3 تريليون دولار، ويرجع الانخفاض (الذي كان انخفاض العام الثالث على التوالي في الاستثمار الأجنبي المباشر) بشكل رئيسي إلى عمليات إعادة مكاسب كبيرة للأرباح الأجنبية المتراكمة من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالولايات المتحدة في الربعين الأولين من عام 2018، بعد الإصلاحات الضريبية التي أدخلت في ذلك البلد في نهاية عام 2017. ذلك نتيجة التخفيض من قيمة الضرائب المدفوعة في النصف الأول من عام 2018 (الذي انتهى بنسبة 40% أقل عن الفترة نفسها من عام 2017) في النصف الثاني من خلال زيادة نشاط المعاملات.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة (2000-2018).

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة (2000-2018):

بعدما هيمنت الثلاثية (الو.م.أ وأوروبا الغربية واليابان) طوال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي، أضحت هذه التدفقات في السنوات الأخيرة تشكل موجة آسيوية.

الشكل رقم(02): اتجاهات التدفق الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتطورة والنامية خلال الفترة (2002-2012).

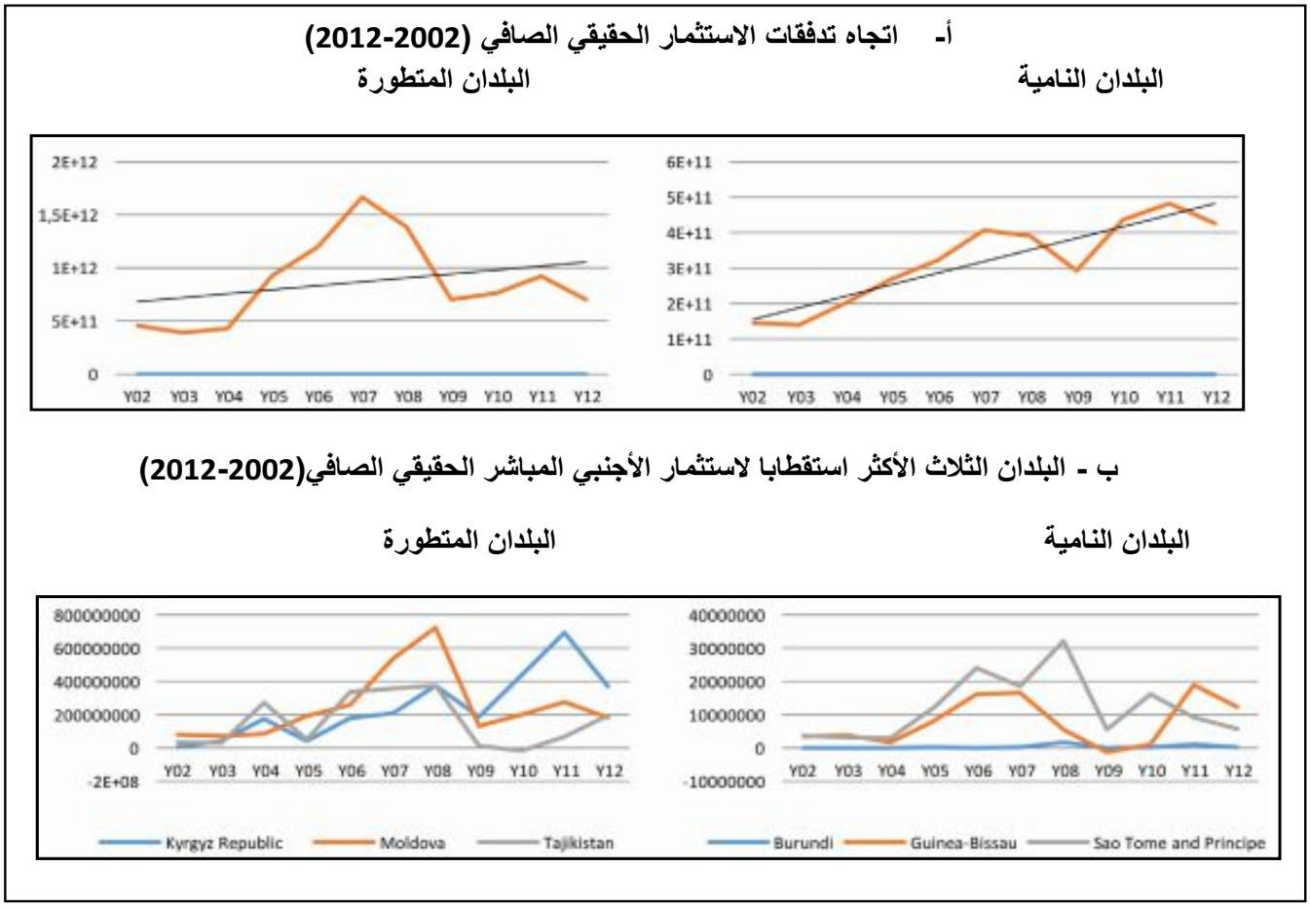

Source: Peres. M, (2018), «The impact of Institutional Quality on Foreign Direct Investment Inflows: Evidence for Developed and Developing Countries», Economic Research-Ekonomska Istrazivanja, Taylor & Francis, P628.

وبحلول عام 2012 تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية مستواها في الاقتصاديات المتقدمة لأول مرة. كما تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا بانتظام بعدما شهد نمو بطيئا حتى أعوام التسعينات، إلا أنها ارتفعت بشكل متسارع منذ بداية

الألفية الجديدة، ومن بين أسباب ذلك هو دخول الصين منظمة التجارة العالمية، وأهم ما ميز تلك الفترة هيمنة المجموعة الأولى الرائدة التي تضم كلا من هونغ كونغ والصين وسنغافورة حيث صدرت أكثر من 70% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب وجنوب شرق آسيا عام 2012.

وتأتي بعدها المجموعة الثانية التي تشمل جمهورية كوريا ونمور كتلة الآسيان بما فيها إندونيسيا وتايلاند وماليزيا. أما المجموعة الثالثة فتشمل تايوان وماكاو وفيتنام والفلبين وبروناي وميانمار وكمبوديا ولاوس، ومن ناحية أرصدة الاستثمار الأجنبي ظلت هونغ كونغ أكثر وجهة جاذبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة[1].

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم تراجعها بنسبة 13.4%، إلى 1297 مليار دولار وذلك رغم ارتفاع صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بنسبة 17.6% إلى 816 مليار دولار، كما تراجعت تقديرات أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم بمعدل 1%. لتبلغ 32272 مليار دولار بنهاية عام 2018.[2]

الجدول رقم(04): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بمليار دولار خلال الفترة (2015-2018).

المنطقة	التدفقات الواردة				التدفقات الصادرة			
	2015	2016	2017	2018	2015	2016	2017	2018
الدول المتقدمة	1,268.6	1,197.7	759.8	556.9	1,243.5	1,105.1	925.3	558.4
أوروبا	715.0	611.7	384.0	171.9	774.9	579.6	375.5	418.4
أمريكا الشمالية	511.5	507.8	302.1	291.4	331.8	359.2	380.2	-13.1
الدول النامية	728.8	653.3	690.6	706.0	407.0	419.9	461.7	417.6
افريقيا	56.9	46.5	41.4	45.9	9.7	9.5	13.3	9.8
آسيا	514.4	473.3	492.7	511.7	372.6	399.1	411.9	401.5
شرق وجنوب شرق آسيا	432.0	387.0	412.0	428.2	324.2	352.8	361.7	341.1
شرق آسيا	317.8	270.3	267.8	279.5	255.2	302.7	290.8	271.5
جنوب شرق آسيا	114.3	116.8	144.2	148.7	69.0	50.1	70.8	69.6
جنوب آسيا	51.2	54.2	52.3	54.2	7.8	5.5	11.5	11.2
غرب آسيا	31.2	32.1	28.4	29.3	40.5	40.8	38.8	49.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	155.9	135.3	155.4	146.7	24.9	11.1	36.4	6.5
أوقابنوسيا	1.6	1.1	1.1	1.7	-0.1	0.1	0.1	-0.2
الدول المتحولة	36.4	64.7	47.5	34.2	32.1	25.2	38.5	38.2
العالم	2,033.8	1,918.7	1,497.4	1,297.2	1,682.6	1,550.1	1,425.4	1,014.2

المصدر: الأونكتاد – تقرير الاستثمار في العالم 2019.

[1] دحماني سامية، **أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015-2016، ص 69.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية – مؤشر ضمان لجابية الاستثمار**، تقرير مناخ الاستثمار، 2019، ص 06.

وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الاقتصاديات النامية بمعدل 2.2% إلى 706 مليارات دولار، وارتفعت حصتها من التدفقات العالمية لتبلغ 54.4% في المقابل تراجعت بحدة التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 26.7% إلى 557 مليار دولار عام 2018 لتمثل 42.9% من إجمالي التدفقات العالمية، وذلك نتيجة الهبوط الكبير في التدفقات الواردة إلى أوروبا بنسبة 55.2% إلى 172 مليار دولار. وفيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسيات ودورها على صعيد الاستثمار رصد التقرير ارتفاعا بمعدل 5.3% في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم إلى 110.5 تريليونات دولار بنهاية عام 2018، فيما زاد حجم العمالة التي توظفها بمعدل 3.2% إلى 75.9 مليون عامل.

وعلى صعيد الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد ارتفع بمقدار 108 مليارات دولار عام 2018، كما استقر معدل هذا العائد عند 7% على أرصدة الاستثمارات لنفس العام[1].

الشكل رقم(03): أفضل 20 دولة مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر سنوات (2017-2018)

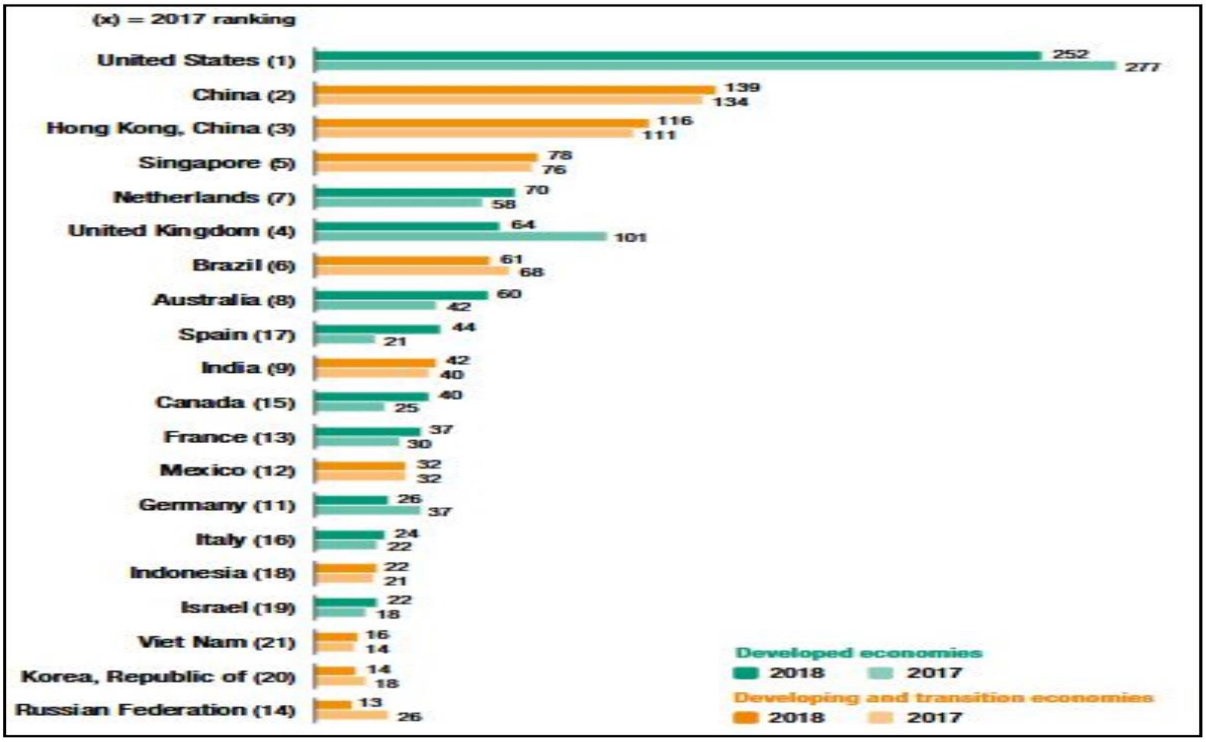

Source: UNCTAD, (2019), op cit P3.

[1] UNCTAD, (2019), «**World Investment Report 2019, Special Economic Zones- Key Messages and Overview**», P 20.

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2000-2018)[1]

لقد عرف التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر تطورا على مر الزمن وذلك ليتناسب مع تغير احتياجات الدول لقطاع من القطاعات مع ظهور التحرر الاقتصادي ومفهوم العولمة، حيث تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في بداياته في قطاع الصناعات الاستخراجية، وفي السبعينات تحول إلى القطاع الصناعي الذي بلغت نسبته حوالي 45% المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي. ليصبح قطاع الخدمات القطاع الأكثر جذبا للمستثمرين في الثمانينات من القرن الماضي، وبحسب UNCTAD أصبح قطاع الخدمات هو القطاع الذي يطغى على تركيبة الاستثمار الأجنبي في كافة مناطق العالم، وبلغت نسبته عام 2002 حوالي 60% (400 مليار دولار) من المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين انخفضت القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة، فالقطاع الأولي يمثل نسبة 9% والقطاع الصناعي 42% إلى 34% خلال نفس الفترة. ويعود اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات إلى مزايا هذا القطاع كونه سريع الربحية وقليل المخاطرة بالإضافة إلى أنه يتطلب رأس مال صغير نسبيا مقارنة بالقطاع الصناعي، كما كان لدخول العالم مرحلة الاستهلاك الواسع في إطار العولمة.

فبعد أن حقق معدل قطاع الخدمات ذروته في الفترة 2007-2009 بنصيب بلغ 12 بليون دولار من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، ليستحوذ القطاع الأولي (الزراعة) في السنة التي تليها على أعلى نصيب بلغ 13 بليون دولار، في حين كانت النسبة الموجهة للقطاع الصناعي منخفضة وقدرت بمعدل 7 بليون دولار في نفس الفترة.

أما في الفترة 2010-2012 توجه أكبر نصيب من الاستثمارات إلى القطاع الصناعي بـ:11 بليون دولار في حين عرف قطاع الخدمات انخفاض طفيفا وصل إلى 10 بليون دولار، وانخفض كذلك نصيب القطاع الزراعي ليصبح 8 بليون دولار.

لتشهد الفترة 2013-2015 استحواذ قطاع الخدمات مجددا على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ المعدل 30 بليون دولار، ليستمر في الارتفاع ليصل 32 بليون دولار سنة 2016، في حين انخفض نصيب القطاع الصناعي قليلا في الفترة 2013-2015 إلى معدل 9 بليون دولار ثم ارتفع في سنة 2016 إلى 12 بليون دولار،

[1] بالاعتماد على: تقارير UNCTAD لسنة 2006،2013،2016،2019 المأخوذة من الموقع: https://unctad.org

أما القطاع الأولي (الزراعة) فبعدما بلغ 10 بليون دولار في الفترة 2013-2015 لقي تدهورا وانخفاضا في سنة 2016 ليبلغ 1 بليون دولار.

من خلال العرض أعلاه نستنتج أن قطاع الخدمات حظي بحصة الأسد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2015 حيث تركزت تركيبة الاستثمار الأجنبي للخدمات في مجال الأنشطة التجارية والنشاط المالي وكان نصيبهما من التدفقات الواردة في قطاع الخدمات 4.7 بليون دولار و5.6 بليون دولار على التوالي لسنة 2015، في حين بلغ نصيب الاتصالات 1.8 بليون دولار في نفس السنة إضافة إلى خدمات أخرى، وانخفضت النسبة الموجهة للقطاع الصناعي والزراعي وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(04): قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنها حسب القطاع في الفترة 2007-2016 الوحدة: بليون دولار

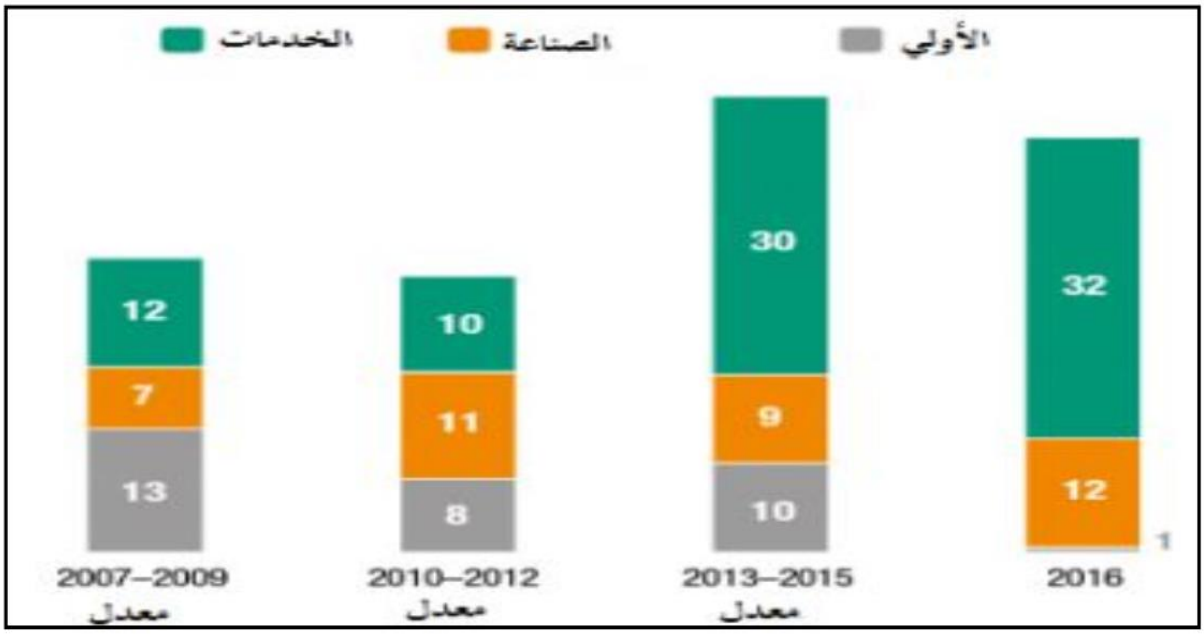

Source: UNCTAD, (2017), Based on Information from Financial Times Ltd, FDI Markets (www.fdimarkets.com).

الفرع الرابع: الاتجاهات العالمية الاندماج والاستحواذ

تشير الشركات دولية النشاط إلى الاتجاه الموضوعي الذي كشفت عنه الرأسمالية منذ بدايتها نحو تدويل الإنتاج، فهذه الشركات تتخطى قواها الإنتاجية حدود الدول بأكملها، حيث لم تعد تكتف في نموها بالحدود الضيقة للدول بل تعتمد على الإنتاج المنظم والمتنوع على مستوى دولي وذلك تحت توجيه مركزي يقيم علاقة هيكلية بين المؤسسات العلمية وبحوث التطبيق، وبين عمليات الإنتاج والتسويق.

مع نهاية القرن العشرين، شهد العالم العديد من الظواهر الاقتصادية لعل أهمها اندماج الشركات العملاقة التي أثرت على العلاقات التبادلية الدولية، حيث أصبح السوق العالمي حرا بشكل كبير، وتسوده مفاهيم جذب الاستثمارات الأجنبية وانتقال رؤوس الأموال دون حدود ولا قيود[1]، ويرجع معظم الاقتصاديين نمو عمليات الاندماج والاستحواذ إلى عدة أسباب لعل أهمها الأسهم في أسواق المال، تزايد أرباح الشركات، توافر ظروف تمويل مواتية مع الأداء القوي للاقتصاديات النامية والانتقالية.

إذ شهدت سنة 2018 ارتفاع في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بنسبة 18%، مدعومة بمؤسسات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة باستخدام السيولة في الشركات التابعة الأجنبية التي لم تعد مثقلة بالالتزامات الضريبية[2].

المبحث الثالث: النظام التجاري الجديد والدول النامية

نتناول في هذا المبحث ملامح النظام التجاري والمالي العالمي الجديد من خلال تطرقنا في العنصر الأول للعولمة والإقليمية التجاريتين، في حين نستعرض في العنصر الثاني لخصائص النظام المالي وأهم مستجداته وجهود إصلاحه.

المطلب الأول: النظام التجاري العالمي الجديد وخصائصه

تزامن تكثيف الجهود الدولية لعقد مفاوضات تهدف إلى إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف مع تنامي تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية، وانتهى الأمر إلى تكوين نظام تجاري عالمي، يعرف «بأنه مختلف القواعد والمبادئ والاتفاقيات والمؤسسات التي تعمل على تنظيم التجارة بين مراكز قرارات: دول، شركات، تجمعات جهوية بهدف بناء سوق عالمية وموحدة»[3]، ويتميز بالعولمة من خلال آليات منظمة التجارة العالمية، والإقليمية من خلال التكتلات الإقليمية والاقتصادية التي تهدف إلى إنشاء مناطق للتبادل الحر. وسنتناول في هذا الفرع العالمية من خلال المنظمة العالمية للتجارة. والإقليمية من خلال التكتلات الإقليمية.

[1] نشأت علي عبد العال، **"الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي"**، دار الفكر الجامعي، ط1، 2012، ص 485-486.
[2] UNCTAD, (2019), op cit, P 02.
[3] دمدوم كمال، **"مكانة الدول النامية في النظام التجاري العالمي للتجارة"**، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة عنابة أيام 29 و2002/04/30، ص 184.

الفرع الأول: تطور النظام التجاري العالمي

سيتناول هذا العنصر من الوجهة التجارية من خلال التعرض للهيئة المديرة للنظام التجاري العالمي الجديد. المنظمة العالمية للتجارة، ولأهم مبادئ هذا النظام، ولكن قبل ذلك سنتطرق وبإيجاز إلى بنية الاتفاقيات التجارية في ظل هذا النظام.

1- مضمون الاتفاقيات التجارية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف:

يتمثل النظام التجاري متعدد الأطراف في مختلف المبادئ المستوحاة من الاتفاقيات التي تنظم التجارة الدولية والتي تطورت عبر مراحل عديدة منذ نشأة الجات إلى تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة- الغاتGAAT-

انتهت الحرب العالمية الثانية فظهرت ضرورة ملحة لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية المتردية، فقامت الدول الصناعية الكبرى بإنشاء صندوق النقد الدولي وإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمقتضى اتفاقية بريتون وودز 1944، وأثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتوظيف في "هافانا" "كوبا" عام 1947 اجتمعت الدول الشريكة التجارية الرئيسية في العالم واتفقت على صياغة ميثاق منظمة التجارة الدولية. غير أن تلك المنظمة لم تنشأ بسبب رفض الكونجرس الأمريكي المصادقة على ميثاق هافانا وذلك لاحتوائه على أحكام من شأنها أن تمس سيادة الدول في رسم سياستها الوطنية.

وعوضا عن ذلك قررت الدول المشاركة أن تأخذ جزء من ميثاق هافانا، الذي يتعلق بتنظيم المعاملات في التجارة الدولية وصياغته في اتفاقية سميت بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو الغات "Général Agreementon tariffs and trade" وقد اعتبرت هذه الاتفاقية مؤقتة إلى أن يتم التصديق على منظمة التجارة الدولية OCI، ولكن تم التخلي نهائيا عن فكرة تأسيسها عندما أصبح واضحا أن التصديق على ميثاقها من السلطات التشريعية أمر غير ممكن، وقد بدأ إعمال إتفاقية الغات في يناير 48، وتعرف الغات بأنها: "معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية للسلع"[1]، وقد بلغ عدد أعضاء الغات حتى أكتوبر 1994 (124) دولة.

[1] فضل علي مثنى، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2000، ص 16.

أهداف اتفاقية الغات: حددت اتفاقية الغات مجموعة من الأهداف سعت الدول المتعاقدة إلى تحقيقها تتضمن الإتفاقية مزايا والتزامات تبادلية في مجال سياسات التجارة الخارجية، ويمكن تلخيص أهدافها العامة فيما يلي[1]:

أ- الأهداف التجارية:

- رفع العوائق التي تحول دون الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية؛
- محاولة ضمان وتنمية حجم التجارة الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية؛
- حل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية عن طريق التفاوض تحت رعاية إدارة الجات؛

ب- الأهداف الرأسمالية: حيث تسعى الإتفاقية لتحقيق الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية، ويتحقق هذا من خلال التوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية، وتشجيع الحركات الدولية لرؤوس الموال، وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.

جـ- الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في العمل على رفع المستوى المعيشي في الدول المتعاقدة، من خلال تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها، والارتفاع بمستويات الدخل الحقيقي مما يسمح بتنشيط الطلب الفعال بالأطراف المتعاقدة.

الفرع الثاني: مبادئ النظام التجاري العالمي الجديد

يقوم النظام التجاري الدولي الجديد على عدة أسس وقواعد ومبادئ وأهمها:

1- استخدام القواعد المتعددة الأطراف عوض القواعد الفردية[2]: ونعني بذلك قيام نظام تجاري متعدد الأطراف تشارك في وضعه وتطبيقه مجموعة من الدول، لا تنفرد كل دولة في وضع نظام تجاري خاص بها وهذا بغية تحقيق الحرية التامة للنظام.

2- مبدأ حظر القيود غير التعريفية: تختلف أشكال الحماية التجارية أمام حركة التجارة الدولية، فقد تأخذ شكل الضرائب الجمركية أو القيود الكمية والفنية، أو الأغراق أو غيرها، ويعني هذا المبدأ الإلتزام بإستخدام الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية، وعدم اللجوء إلى القيود غير الجمركية، حيث أن استخدام هذه الرسوم الجمركية يعطي للمنتجين والمصدرين الأجانب إمكانية التأكد من نوع الحواجز التي سيواجهونها، مما يشجع مهمتهم في التصدير

---

[1] علاء كمال، **الجات وذهب الجنوب**، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر، ط2، 1996، ص 24.

[2] ناصر سليمان، **"التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع دراسة لحالة الجزائر"**، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة عنابة، أيام 29 و2002/04/30، ص 280

كما اعتمدت المنظمة العالمية للتجارة على تقييد الأطراف المنضمة لها بسقوف محددة لمعدلات الرسوم الجمركية المتفاوض عليها عند الانضمام وهذا من أجل منع الطرف المانح للإعفاءات من العودة إلى العمل بالرسوم الجمركية الأعلى[1].

وتسمح اتفاقيات المنظمة للطرف المتعاقد أن يعيد التفاوض من جديد على رفع معدل الرسوم الجمركية شريطة تعويض الطرف الذي قد تتعرض صادراته إلى أضرار نتيجة لهذا الرفع، وقد تطور استخدام مبدأ تقييد الرسوم من خلال المفاوضات التجارية، حيث أصبح يسمح للطرف المتعاقد التقيد بسقوف معدلات رسوم جمركية أعلى من المعدلات الفعلية المحددة عند التفاوض والهدف من ذلك هو توسيع نطاق استخدام مبدأ تقييد الرسوم الجمركية لمساعدة الدول النامية التي تطبق برنامج إعداد التصحيح في سياستها التجارية.

3- مبدأ عدم التمييز: ويعني هذا المبدأ ضرورة إلتزام كل عضو في المنظمة العالمية للتجارة بعدم التمييز بين الشركاء التجاريين ومنحهم جميعا حقوقا متساوية، وبالتالي عدم التفرقة بين الأعضاء في تطبيق المزايا والتنازلات الجمركية، ويعتبر مبدأ عدم التمييز هو الركيزة الأساسية للبناء التجاري العالمي الجديد، يتحقق هذا المبدأ من خلال وجوب الإلتزام بالمبادئ التالية[2]:

أ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: تنص المادة الأولى للمنظمة على ضرورة منح كل طرف متعاقد فورا وبلا اشتراط ولجميع الأطراف المتعاقدة الأخرى كل المزايا والحقوق والإعفاءات التي يمنحها لأي بلد آخر، وبموجب هذا المبدأ فإنه لا يجوز تقديم أفضليات تجارية لطرف أخر دون تعميمها على الأطراف الباقية المتعاقدة والغرض من هذا التطبيق هو التوسيع في نطاق مكاسب تحرير التجارة الدولية ليشمل جميع الأطراف المتعاقدة. ويوجد لهذا المبدأ استثناءات وهي التي تتعلق ب: (إنشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية، العلاقات التفضيلية التي تربط الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية، الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة)[3].

ب- مبدأ الشفافية: إن عدم التمييز بين المتعاملين المحليين والأجانب، يفرض توفير جميع المعلومات والبيانات بكل حرية وسهولة وفق مبدأ الشفافية بما يؤهل المتعاملين لعملية تنبؤية أكثر دقة وأعمق صحة من خلال وضع الاستراتيجيات المستقبلية لعمليتها الاستثمارية.

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية وجات 1994**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999، ص 35.
[2] دمدوم كمال، مرجع سبق ذكره، ص 19.
[3] علاء كمال، مرجع سبق ذكره، ص 26.

جـ- مبدأ التناظر: بموجب هذا المبدأ تلتزم الدولة التي استفادت من تنازلات بتقديم امتيازات من طرفها لبقية الدول الأعضاء.

د- مبدأ المعاملة الوطنية: يحضر على الدول الأعضاء تطبيق إجراءات تمييزية بين السلع والخدمات المنتجة محليا وتلك المستوردة من الخارج وذلك من حيث الضرائب والاعفاءات والمساعدات.

هـ- منع الاغراق والاعانات التصديرية: ينص هذا المبدأ على حضر ممارسة سياسة الإغراق للأسواق الوطنية ومكافحتها من طرف الدول الأعضاء، كما تلتزم هذه الدول بالإمتناع عن منح الإعانات التصديرية أو منح الدعم للصادرات[1].

4- إجراءات الوقاية:

تحتوي لوائح المنظمة العالمية للتجارة على إجراءات وقائية لمساعدة المنتجين المحلين من الأضرار التي قد يتعرضون لها، وبالتالي فإن الدولة المتضررة يمكن لها فرض رسوم جمركية أو إعتماد نظام الحصص وذلك بغية تخفيض الواردات التي تتسبب نتيجة الأضرار التي قد يتعرض لها المنتجون المحليون. ويمكن اعتماد الإجراءات الوقائية لمدة لا تزيد عن أربع سنوات، وفي حالة ما إذا كانت هناك ضرورة ملحة تتمثل في وجود خطر حقيقي على سلعة وطنية، فإنه يمكن تحديد فترة اعتماد الإجراءات الوقائية لمدة لا تزيد عن ثماني سنوات اعتبار من بدء العمل بقواعد منظمة التجارة العالمية.

لقد استثنت الاتفاقية الدول النامية، حيث تم الاتفاق على أنه يجوز تطبيق إجراءات وقائية على منتوج من الدول النامية من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إذا لم يتجاوز معدل واردات الدولة المعنية (دولة من الدول المتقدمة) من الدولة النامية من السلعة المعنية 3% من إجمالي الواردات وبشرط ألا يتجاوز معدل واردات الدول المتقدمة 9% من إجمالي الواردات من الدول النامية مجتمعة[2]. كما استثنت الاتفاقية الدول النامية من حيث تطبيق مدة الإجراءات الوقائية حيث تم تمديدها لمدة عامين لتصل إلى عشر سنوات على أن تتم بمرحلتين، الأولى وتمتد على مدى أربع سنوات يمكن تجديدها لأربع سنوات أخرى في حالة الضرورة القصوى، أما المرحلة الثانية فتمتد على مدى الفترة الباقية. إن الإجراءات الوقائية المتفق عليها من خلال منظمة التجارة العالمية تبقى في الواقع عن إجراءات غير عملية لسبب وحيد وهو

[1] ناصر سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 281.

[2] Bérangère Taxil, L'OMC et les pays en développement, Paris: Edition Montchrestien, 1998, p 134.

كيفية تحديد حجم الضرر والجهات المخول لها تحديد الضرر، علما أن هذه الثغرات الموجودة من خلال هذه الاتفاقيات ساهمت في حدوث الحروب التجارية وأثرت تأثيرا سلبيا على اقتصاديات الدول النامية نظرا لقوة اقتصاديات الدول المتقدمة.

5- تسوية المنازعات التجارية[1]:

تعتبر آلية فض المنازعات التجارية لمنظمة التجارة العالمية هي الأكثر فعالية بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل انشاء المنظمة حيث كانت المسألة في ظل سكرتارية الغات تتسم بالقصور وعدم الفعالية نظرا لغياب الهيئة القضائية المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الاحكام، فضلا عن كونها غير ملزمة بالقدر الكافي للأعضاء، وقد أدى ذلك القصور إلى اتجاه الدول المختلفة نحو تبادل العقوبات التجارية والاجراءات العقابية المنفردة بدعوى الحفاظ على المصالح الاقتصادية أو التجارية أو لحماية حقوق المملكة الفكرية وعوائدها التجارية.

وقد لعبت الدول النامية دورا رئيسا في التوصل لصياغة مجموعة متكاملة من المبادئ والضوابط التي تحكم عمل آلية تسوية المنازعات التجارية وتضمن حياديتها وعدالتها دون تغليب مصلحة طرف على آخر، وكما توضح الفقرة الثانية من المادة الثالثة من مذكرة التفاهم حول احكام تسوية المنازعات، فإن نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية يمثل عنصرا مركزيا أو سياسيا لتوفير الأمن والقدرة على التنبؤ بتوجهات النظام التجاري العالمي الجديد لصيانة حقوق الأعضاء والحفاظ على التزاماتهم المترتبة بموجب الاتفاقيات الخاضعة للمنظمة.

6- المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية للدول النامية:

يعتبر هذا المبدأ أمرا مستحدثا في الإطار التجاري الدولي الذي تنظمه المنظمة ويتضمن اعترافا بتباين الأوضاع الاقتصادية بين الدول المتطورة والدول النامية، وبموجب هذا المبدأ تدعو المنظمة الدول المتقدمة بأن لا تعامل الدول النامية بالمثل، فيما يتعلق بالارتباطات التي اتخذتها الدول المتقدمة على عاتقها أثناء المفاوضات التجارية لتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص 220-222.

7- إنشاء التجمعات الإقليمية:

تعترف المنظمة العالمية للتجارة بحق الدول المتعاقدة في إنشاء تجمعات إقليمية، وبأهمية التكامل بين الاقتصاديات الوطنية، وتنص أحد مواد قيام المنظمة على السماح بإنشاء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى زيادة الحواجز أمام تجارة الدول غير الأعضاء في تلك التجمعات الإقليمية، وأن يشمل تحرير التجارة الإقليمية ما يزيد عن 80% من إجمالي تجارتها البينية حتى لا يكون تبادل الإعفاءات التجارية انتقائيا وعلى حساب الأطراف غير الأعضاء في التجمع المعني[1].

الفرع الثالث: مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة

سنتطرق إلى أهم ما أسفرت عنه المؤتمرات الوزارية الأربع للمنظمة العالمية للتجارة، (سنغافورة، جنيف، سياتل، الدوحة):

1- مؤتمر سنغافورة[2]: انعقد بعد عامين من إنشاء المنظمة في سنغافورة في الفترة الممتدة من10إلى 13 ديسمبر 1996، وقد إشترك في هذا المؤتمر وزراء التجارة والخارجية والمالية، والزراعة لأكثر من 120 دولة عضو في المنظمة، وكان أول مؤتمر وزاري، والذي خلص إلى ما يلي:

حرية التجارة: أكد الأعضاء التزامهم بتطبيق نظام تجاري، يتسم بالعدل ويهدف إلى التحرير التصاعدي وإزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على التجارة في السلع وتحرير الخدمات، ورفض كل أشكال الحماية وإزالة المعاملة التمييزية من العلاقات التجارية، وتطبيق أقصى حد ممكن من الشفافية، سعيا لتحقيق النمو الاقتصادي وتدفق التجارة العالمية بحرية.

جدد الأعضاء التزامهم بإتباع معايير العمل الأساسية المعترف بها دوليا مؤكدين على أن الجهاز المعني بوضع هذه المعايير هي المنظمة، هذه المعايير تدعم تحرير التجارة.

تهميش الدول النامية: الالتزام بالعمل على تحقيق التماسك في صياغة السياسات الاقتصادية الدولية المناسبة للدول النامية وذلك بتناول المشكلات الناتجة عن تهميش الدول النامية.

التكتلات الاقليمية: ضرورة أن تتكامل الترتيبات الإقليمية مع أعمال المنظمة، وتتوافق أحكامها مع مبادئ المنظمة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[2] أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص 167-172.

تسوية المنازعات: التأكيد على توفر الشفافية والحياد في عمل الجهاز لضمان حل النزاعات التجارية.

2- مؤتمر جنيف: عقد المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية بجنيف سنة 1998، وقد طرح هذا المؤتمر موضوعات جديدة منها[1]:

التجارة الالكترونية؛

خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية؛

التنسيق بين المنظمة العالمية للتجارة والمنظمات الدولية الأخرى؛

الشفافية في عمل منظمة التجارة العالمية.

وفي ضوء المواقف المختلفة للدول المشاركة في المؤتمر تضمن إعلان جنيف النقاط التالية:

التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي مع إجراء تقييم لذلك التنفيذ في المؤتمر الوزاري الثالث الذي سيعقد في سياتل.

رفض طرح موضوع معايير العمل على مجموعة العمل بعد أن رفضت الدول النامية طرح الموضوع نهائيا.

تكليف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتنفيذ برنامج الاعداد للاجتماع الوزاري القادم في سياتل على أن يتضمن إعداد برنامج للمفاوضات في قطاع الزراعة والخدمات.

التأكيد على نمو التجارة الإلكترونية العالمية وفتحها آفاقا جديدة للتجارة وحاجة الدول النامية لها على الصعيد الاقتصادي والمالي والتنموي.

3- مؤتمر سياتل: انعقد في مدينة سياتل الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين 30 نوفمبر إلى 02 ديسمبر 1999 المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، وكان من أهم القضايا المفترض مناقشتها خلال المؤتمر هي: (قطاع الزراعة وإستكمل تحريره، قطاع الخدمات ومداخل تحريره، قضايا دعاوى الإغراق)، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية 60 دعوى إغراق في حين قدمت الدول النامية 44 دعوى إغراق ودول الاتحاد الأوروبي قدمت 47 دعوى (قطاع النسيج، قضايا ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة، التجارة الإلكترونية)، وقد فشل هذا المؤتمر في التوصل إلى نتائج ملموسة[2].

---

[1] كريم طه، **"قراءة في أوراق السياتل: التناقض بين الحرية والعدالة"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، سنة 2000، ص 192-195.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 223.

فحسب باسكال لامي ممثل الاتحاد الأوربي فإن الفشل يعود إلى إستمرار الاختلاف في وجهات النظر حول مضمون الجولة الجديدة من المفاوضات. أما الدول النامية فقد أرجعت سبب الفشل إلى الأسلوب الذي تم به استبعادها من الاجتماعات المهمة أثناء المؤتمر خاصة الاجتماع الفرعي المتعلق بصياغة البنود النهائية لإعلان المؤتمر، بالإضافة إلى الضغوط التي مارستها الإدارة الأمريكية عليها فيما يخص معايير العمل، إضافة لما سبق فإن المجتمع المدني قد شهد ردود أفعال عنيفة خاصة من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية.

كل هذه العوامل جعلت مايكل مور المدير العام لمنظمة التجارة العالمية في ختام الأشغال يصدر بيانا يؤكد فيه أن ما تم من مناقشات في إطار المؤتمر سيكون مفيدا وأنه سيتم استئناف المناقشات في جانفي 2000 في مقر منظمة التجارة العالمية بجنيف[1].

4- مؤتمر الدوحة[2]: إنعقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة في الفترة من 14-09 نوفمبر 2001 بمشاركة الدول الأعضاء بالإضافة إلى حضور حوالي 300 فرد عن منظمات دولية، وكان عدد الدول النامية المشاركة في المؤتمر 99 دولة، حيث تمثل حوالي 70% من الدول الأعضاء في المنظمة وعدد الدول العربية 11 دولة عربية، وتمثل حوالي 55% من مجموع الدول العربية، مع العلم أن هذا المؤتمر شهد انضمام الصين، وهي مسألة لها دلالات كبيرة في المستقبل، وقد طرحت عدة مواضيع وقضايا على مائدة محادثات المؤتمر من أهمها: تجارة السلع الزراعية، قضايا البيئة، تجارة المنسوجات، الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية، علاقة التجارة الدولية بالاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية؛

وقد جاء إعلان المؤتمر في اليوم السادس من الأشغال، وهو يوم إضافي، أي تم إنقاذ المؤتمر وإعلان نجاحه في الوقت الضائع، وتضمن البيان الختامي جملة من النقاط من أهمها: الالتزام بإجراء مفاوضات شاملة حول الملف الزراعي، تستهدف تحقيق تحسينات ملموسة في مدخل السوق وتقليل جميع أشكال دعم الصادرات وعمل استقطاعات ملموسة في صور الدعم المحلي التي تضر بالتجارة، والمعاملة الخاصة التي ستكون جزءا لا يتجزأ من جميع عناصر المفاوضات.

العمل على تفعيل مفاوضات التجارة في الخدمات بهدف تنشيط النمو الاقتصادي لجميع الأطراف.

[1] كريم طه، مرجع سبق ذكره، ص 195.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 435-444.

تنفيذ وتفعيل اتفاقية الجوانب المرتبطة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية بطريقة تدعم الصحة العامة وتنشط في الوقت ذاته الأبحاث والتنمية في مجالات الأدوية الجديدة.

الموافقة على بدء التفاوض حول موضوع التداخل بين التجارة وسياسة المنافسة بعد المؤتمر الوزاري الخامس على أساس القرار الذي سيتم اتخاذه في الجلسة المختصة ببحث الموضوع.

الموافقة على بدء المفاوضات في موضوع تيسير التجارة بعد المؤتمر الوزاري الخامس، وقبل ذلك يقوم مجلس التجارة في البضائع بمراجعة وتوضيح وتعديل متى كان ذلك ملائما للمواد 5، 8، 10 من اتفاقية الجات 1994[1].

تمت الموافقة على الاستمرار في برنامج العمل عن التجارة الالكترونية.

تمت الموافقة على برنامج عمل تحت رعاية المجلس العام لبحث المسائل المتعلقة بدمج الاقتصاديات الصغيرة والهشة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

المطلب الثاني: طبيعة النظام المالي الجديد

إن الجزء المهم في البيئة التي تعمل فيها الإدارة المالية أو مدراء الأقسام المالية في المنظمات هو النظام المالي، ويعرف النظام المالي عادة بأنه "مجموع المؤسسات والأعوان التي تسمح لبعض الوحدات الاقتصادية ذات العجز خلال فترة زمنية بالإنفاق أكثر مما تملك هذا من جانب، ومن الجانب الآخر تسمح للوحدات التي تملك فائضا بتوظيف هذه الفوائض"[2]، ويتكون النظام المالي بصورة عامة من الأسواق المالية والمؤسسات المالية والأدوات المالية.

الفرع الأول: خصائص النظام المالي الجديد وأهم مستجداته

لقد عرف النظام المالي العالمي تطورات متلاحقة غيرت من خصائصه كما أنها أحدثت مستجدات هامة على مختلف عناصره، وسنحاول من خلال هذا العنصر الوقوف على خصائص النظام المالي وأهم مستجداته كما يلي:

أولا: خصائص النظام المالي:

إن خصائص النظام المالي العالمي اختلفت من مرحلة إلى أخرى، فإذا كان النظام المالي العالمي قد تميز خلال الفترة الأولى (فترة السبعينيات) بأن التدفقات المالية لا تظهر إلا في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وأن اقتصاديات المديونية فضلت التمويل غير المباشر، وشكل

[1] نبيل حشاد، **الجات والمنظمة العالمية للتجارة**، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 1996، ص 43.

[2] Robert Ferrandier & Vincent Koen, marches de capitaux et technique financier, 4edition, paris: Economica, 1997, P 09.

تحرير حركة رؤوس الأموال هدفا ثانيا لهذه الاقتصاديات، فإن الفترة إلى ثلث أواخر السبعينيات تميزت بما يلي:

عولمة التمويل من خلال نشوء السوق المالي الدولي الشاسع وتحرير تدفقات رأس المال كما أن التدفقات المالية المحلية تعمل تحت وطأة التمويل الدولي.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي سهلت العمليات المالية ودفعت إلى إعادة تنظيم النشاطات المالية[1].

وبالتالي فإن النظام المالي العالمي الجديد يتميز بخصائص ثلاثة وهي[2]:

1- ضعف دور الوساطة مالية المباشرة: ويظهر ذلك من خلال قيام المتعاملين الماليين في السواق بالاقتراض أو التوظيف دون المرور بالوسطاء الماليين كالبنوك مثلا: مالية غير مباشرة وذلك مثلا من خلال إصدار سندات وأسهم في حالة الاقتراض أو شراء هذه الأدوات المالية وغيرها سند التوظيف.

2- عدم وجود حدود للأسواق المالية: يتميز النظام المالي العالمي الجديد بإزالة الحواجز بين الأسواق المتباينة، السوق النقدية، السوق المالية وسوق الصرف، فهدف المستثمر تحقيق أعلى مردودية وذلك بالانتقال من أصل مالي لآخر ومن عملة لأخرى، ومن سند بالفرنك الفرنسي إلى سند بالدولار، وأصبحت الأسواق الخاصة "المالية، الصرف" مجموعات تحتية للسوق المالي الإجمالي "الدولي" الذي أصبح هو الآخر سوق عالمي.

يعتبر النظام المالي العالمي اليوم سوق عملاق ووحيد للأموال حيث يتميز بعنصرين من حيث المكان والزمان:

فلم يعد للسوق المالي مكان معين لأن معظم المساحات المالية متصلة بشبكة اتصالات حديثة.

تواصل زمان عمل النظام المالي العالمي 24سا/24سا في كل الأماكن (المساحة) المالية.

3- عدم وجود قوانين: إن إلغاء (تجاوز) القوانين ميزة من ميزات النظام المالي العالمي الجديد فقد قامت السلطات النقدية ظلهم الدول الصناعية بإلغاء القوانين تسهيلا لعملية الانتقال لرأس المال.

[1] Gabilliet Maurice, Economie, livre du professeur, Paris: Narth, 1999, P 46.
[2] Dominique Philippon, "Les mutations du système Financier international", l'économie mondial, cahier Français, N° 269, Etat des lieux, P 11-12.

ثانيا: أهم المستجدات في النظام المالي:

شهدت الأنظمة المالية في السنوات القليلة الماضية العديد من التطورات وسوف نتعرض لأهمها على مستويين هما:

1- مستوى طبيعة النظام المالي:

صعود الاقتصاد الرمزي: يرجع مفهوم الاقتصاد الرمزي إلى الاقتصادي الأمريكي دراكر، ويعني تزايد الاهتمام العالمي بالمعاملات المالية عن المعاملات العينية حيث أصبحت هناك مفاضلة بين استخدام رأس المال في الديون واستخدامه في الإنتاج، أيضا بين المضاربة والاستثمار وأصبح الريع مفضلا على الربح، والرسملة على العائد السنوي، ومن ثم فقد أصبح هناك إنفصال بين ما يسمى بالاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الرمزي فصعدت الرأسمالية الدولية إلى القمة وتعددت أدواتها وآليات حركتها وأعادت تشغيل الاقتصاد عالميا لتجعله رمزيا أكثر مما كان، وصارت الجماعات المالية أقوى من الحكومات القائمة[1].

وقد شكل انهيار سعر الصرف عالميا مع بداية 1971 نقطة الفصل الحاسمة بين النظام المالي والنقدي من جهة والنظام التجاري من جهة أخرى، فلم يعد النمو في حجم التعاملات المالية إنعكاسا للنمو في حجم التعاملات التجارية العينية حيث تقدر عمليات تبادل العملات في سوق اليورو دولار بلندن بحوالي 150 مليار دولار يوميا، أي ما يقارب 25 تريليون دولار سنة 1992، وهو ما يساوي 25 ضعف التجارة الدولية وهذا ما يؤكد على الانفصام التام بين حركة التجارة الدولية وتحركات رؤوس الأموال[2].

العولمة المالية: شهد عقد السبعينيات العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول إلى سوق واحدة واتسع نطاق المنافسة لكل المتعاملين الدوليين، ولم يقتصر على الدول فقط بل شمل منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات، وتكتلات اقتصادية عملاقة، والكل سعي لاقتناص الفرص في إطار إزالة القيود بكافة أشكالها، تحرير المعاملات في ظل آليات السوق، وقد نتج عن ذلك ظهور مفهوم جديد لطالما أثار جدلا واسعا من حيث تحديده وتحديد آثاره وأبعاده ألا وهو مفهوم العولمة.

وإذا كانت العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ظاهرة قديمة قدم التجارة الدولية، وأن اختلف المفكرون بخصوص بداية مصطلح العولمة، فإن البعض يذهب إلى القول بأن ظهور

[1] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، **البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري**، الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا، 2000، ص 19.
[2] المرجع نفسه، ص 20.

العولمة المالية يعود للسبعينيات، وبالتالي فهي حديثة النشأة نسبيا، وهي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال التي أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية وبذلك فقد أصبحت أسواق المال أكثر ارتباطا وتكاملا[1]، وبذلك فالعولمة المالية «تعني ذلك الترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، وتفصيلا فإن العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال المال مثل: الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية بالإضافة إلى المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية، والمعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية، وهي تشمل الودائع، القروض المحلية والأجنبية»[2]، ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:

أ- **المؤشر الأول:** تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة وذلك ما يوضحه الجدول التالي حيث بعد أن كانت المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المبينة في الجدول خلال عامي 80-75، وصلت إلى ما يزيد عن 200% في كل من ألمانيا والولايات المتحدة عام 1997، وإلى ما يزيد عن 300% في إيطاليا وفرنسا وكندا في نفس العام.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] محمد زيدان، **"النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة"**، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائر: واقع وآفاق، جامعة قالمة، أيام 5، 6 نوفمبر 2001، ص 30.

الجدول رقم(05): نسبة المعاملات الدولية في الأسهم والسندات* بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 75-97

السنوات / البلدان	75	80	85	89	90	91	92	93	94	95	96	97
الولايات المتحدة الأمريكية	4	9	35	101	89	96	107	129	131	135	160	213
اليابان	2	8	62	156	119	92	72	78	60	65	79	96
ألمانيا	5	7	33	66	57	55	85	170	158	172	199	253
فرنسا	-	5	21	52	54	79	122	187	197	187	258	313
إيطاليا	1	1	4	18	27	60	92	192	207	253	470	672
كندا	3	9	27	55	65	83	114	153	208	189	251	358

* بيعه وشراء بالمعنى الإجمالي بين المقيمين وغير المقيمين.

Source: Philippe D'Alvisenent Jean et Piette petit, Economie internationale la place des Banques, Paris: Dunod, 1999, P 95

ب- المؤشر الثاني: تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي فإن الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار $، في منتصف الثمانينيات إلى حوالي 1,2 تريليون دولار أمريكي في عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام[1].

تدويل النشاط المالي: تم ذلك من خلال إدخال تجارة الخدمات ضمن مفاوضات جولة أورغواي بناء على رغبة الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية لتعاظم أهمية هذه القطاعات في اقتصاديات العالم المتقدم وما تتمتع من ميزة تنافسية تفوق دول التقدم الصناعي في جنوب شرق آسيا. ولقد تم التوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية عالميا، في ديسمبر 1997، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في مباحثنا القادمة.

2- مستوى هياكل النظام المالي:

لقد حدثت تطورات جوهرية على مستوى هياكل القطاع المالي أخذت الاتجاهات التالية:

الاندماج والشمولية: تعرضت الأنظمة المالية والمصرفية لتغيرات جذرية خلال العقدين الأخيرين، وأصبحت المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية واقعا لا يمكن تجاهله، ورغبة في زيادة قدراتها التنافسية اتجهت المصارف إلى الاندماج لتكوين كيانات مصرفية عملاقة أو إلى الشمولية بهدف تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 34.

اندماج البنوك: شملت حركة الاندماجات داخل الأجهزة المصرفية للدول الصناعية المتقدمة شكلا هاما من أشكال تركيز رأس المال وتمركزه سواء على صعيد الدولة القومية أو على الصعيد الدولي، فبالإضافة إلى عمليات شراء البنوك الكبرى للبنوك الأصغر الأقل ربحية أو التي تعاني من مشكلات، ظهر اتجاه قوي خلال النصف الثاني من التسعينيات لاندماج البنوك العملاقة، سواء بين البنوك التجارية وبعضها البعض، أو بين بنوك تجارية مالية تعمل في مجال الاستشارات المالية والتطبيقات التكنولوجية للعمل المصرفي والتوظيف أو الاستثمار العقاري.

تعتمد قدرة ونجاح الإدارة في المصارف المندمجة على صياغة وتطبيق استراتيجية فعالة ومؤثرة، وذلك لإدارة موارد المصرف بهدف تحقيق مستوى ربحية يفوق المتوسط السائد لدى المصارف المنافسة، إن التمكن من تحقيق ذلك سوف يمكن المصارف في أن تصبح مصارف شاملة قادرة على مسايرة التغيرات والتطورات. ويعزز دورها في النشاط الاقتصادي ويساعد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومن خلال هذا الدور تظهر أهمية وطبيعة ما تقدمه المصارف الشاملة.

البنوك الشاملة: منذ بداية التسعينيات بدأت فكرة العمل المصرفي الشامل في الانتشار والتوسع، وبصفة عامة يمكن القول إن البنك الشامل هو "ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها من ناحية، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا، ناهيك عن تقديمه شبكة واسعة من الخدمات المصرفية، وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد مالي"[1]، ويمكن تلخيص أهم وظائف البنوك الشاملة كما يلي:[2]

أ- **الوظائف التقليدية:** وتتضمن الوظائف المعتادة في المصارف وبعض المؤسسات المالية كالودائع بمختلف أشكالها ومنح القروض وأداء الخدمات المصرفية المتعلقة بالنشاط التجاري – كفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتحصيل الشيكات وإجراء التحويلات والتحصيلات.

ب- **الوظائف غير التقليدية:** وتمثل التغيرات الحديثة النشطة في البيئة الاقتصادية، مثل المبادلات والمستقبليات والخيارات والعقود الآجلة والتأجير التمويلي والخدمات الشخصية

[1] محمد زيدان، "النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 32.
[2] عطوي سميرة، "**العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي**"، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع وآفاق، جامعة قالمة أيام 6 و7 نوفمبر 2001، ص 97.

وأنشطة أمناء الاستثمار وإعداد دراسات الجدوى وأداء الاكتتاب في الشركات وصناديق الاستثمار وأعمال الوساطة في مجالات التأمين والشحن.

3- الاتجاه لزيادة رأس المال ومعدل كفاءته وفقا لمقررات بازل:

لقد تصدرت التغيرات التي شهدتها الصناعة المصرفية مجموعتان من العوامل التي كان لها الأثر الكبير في تزايد الدور الذي صار يلعبه رأس المال في اتخاذ قرارات منشآت الأعمال سواء الاستراتيجية منها أو المتعلقة بإدارة العمليات اليومية متوافقا في ذلك مع الرقابة العقلانية وطريقة التفكير الجديدة للمصارف وهما: التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات وتعاظم الضغوط التنافسية، كما صاحب كل ذلك تحركا من العناصر داخل الميزانية للمصرف إلى العناصر خارج الميزانية، كل هذه التطورات مهدت السبيل أمام بروز أهمية رأس المال في العمل المصرفي (الصناعة المصرفية) كمقياس للأمان أو السلامة المصرفية باعتباره حاجزا واقيا أمام الخسائر وقد أقرت لجنة بازل في بنك التسويات الدولية سنة 1988 أهمية رأس المال من خلال فرض نسبة مستهدفة تمثل الحد الأدنى لملائة المصرف وهي 8% من رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية، على أن تلتزم المصارف بتنفيذها في نهاية سنة 1992، وقد كانت اتفاقية بازل تهدف فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي إلى ما يلي:[1]

أ- المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي وذلك بعد تعرض كثير من المصارف الدولية خلال الثمانينات لمخاطر كبيرة نتيجة توسعها في الإقراض لدول العالم الثالث، وعجز هذه الدول عن السداد.

ب- وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي حيث تمثل تلك الفروق مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك.

ج- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تزيد من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم، في ضل الثورة التكنولوجية المصرفية[2].

---

[1] مجلة الدراسات المالية والمصرفية، "نحو نظام للمصارف الشاملة: إطار وضوابط الاندماج المصرفي"، العدد الأول، مارس 2002، ص 41.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 82.

د- تطوير الأدوات الرقابية "بعد التوسع في استخدام كثير من المستحدثات المالية والتطورات في أسواق المال، وحدوث تغيرات في الوظائف التقليدية في البنوك وخاصة بعد دخول المنشآت غير المصرفية إلى الأعمال المصرفية"[1].

4- زيادة الأهمية النسبية للنشاطات والعمليات خارج الميزانية (الابتكارات المالية):

تعددت الابتكارات المالية في الأسواق المالية الدولية خلال عشرين السنة الماضية، وقد كان ظهور هذه الابتكارات المالية بهدف إشباع حاجيات المقترضين والمستثمرين الدوليين من جهة. ومن جهة أخرى فإن جزءا كبيرا من هذه الايداعات المالية كان يهدف إلى حماية الأعوان الاقتصادية من المخاطر المرتبطة بتقلب معدلات الفائدة ومعدلات التبادل. وقد كان أهم هذه الابتكارات المالية ما يلي:

المشتقات المالية: تعرف المشتقات المالية بأنها "عقود مالية تشق قيمتها من أسعار الأصول المالية والعينية الحالية محل التعاقد"[2]، وقد شهد حجم التداول بالمشتقات على اختلاف أنواعها نموا مضطردا خلال السنوات الأخيرة، حيث زاد حجم التداول من 1,1 ترليون $ في 1986 إلى 2,6 ترليون $ عام 1988 ثم قفز إلى 24 ترليون $ في سنة 1993 ووصل إلى 45 ترليون $ في نهاية 1994، وبذلك يكون سوق المشتقات المالية قد توسع بأكثر من 40 ضعفا خلال فترة تسع سنوات[3].

ورغم تعدد أنواع المشتقات فإن أهمها وأكثرها انتشارا هو:

أ- عقد الخيار: يمكن تعريف عقد الخيار بأنه ذلك العقد الذي يعطي لحامله الحق في الشراء ويسمى خيار الشراء أو حق بيع يسمى خيار البيع وخيار الشراء والبيع ينصب على بيع أو شراء كمية معينة من الأوراق المالية أو غيرها من السلع بسعر محدد سلفا يسمى سعر الممارسة في تاريخ معين (الأسلوب الأوروبي) أو خلال فترة محددة (الأسلوب الأمريكي)، وله الحق كذلك في أن تنفيذ أو لا ينفذ عملية البيع والشراء[4].

ب- العقود الآجلة[5]: هي عقود يلتزم فيها البائع أن يسلم للمشتري الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه وقت التعاقد وقد تدفع القيمة وقت الاتفاق أو جزء صغير منها

---

[1] طارق حماد عبد العال، **التطورات العالمية وإنعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، القاهرة، ط2، 2001، ص226.
[2] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 45.
[3] جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 182.
[4] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص 444.
[5] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 47.

ويؤجل الباقي حتى تاريخ التسليم وذلك مثل عقود شراء العقارات وعقود التصدير والاستيراد، والعقود الآجلة هي عقود نمطية يتم تداولها في البورصات بصورة واسعة.

جـ- العقود المستقبلية: وهي العقود التي يلتزم صاحبها بشراء أصل من البائع بسعر متفق عليه في تاريخ لاحق محدد في المستقبل وعادة ما يلتزم كل من الطرفين بإيداع نسبة معينة من قيمة العقد لدى السمسار الذي يتم التعامل من خلاله وذلك إما في صورة نقدية أو في صورة أوراق مالية بهدف الحماية من مخاطر التغير في حالات تغير لعائد على الودائع أو سعر العمل مثلا، وهي عقود ليست نمطية إنما تم الاتفاق عليها وفقا لكل صفقة على حدة وهي واجبة التنفيذ عكس الخيارات وتختلف هذه العقود عن العقود الأخرى من حيث إمكانية تحويلها فكل طرف يمكنه أن يبيع حقه في استلام أو التسليم خلاف فترة سريان العقد.

د- عقود المبادلة: "هي عبارة عن اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من أصول المالية والعينية في الحاضر، على أن يتم التبادل العكسي للأصل في تاريخ لاحق محدد مسبقا وأهم هذه العقود عقد مبادلات عملة بعملة أخرى معادلة لها في القيم أو مبادلة فائدة ثابتة مقابل فائدة معومة"[1].

التوريق: يعتبر نشاط التوريق أحد الأنشطة المالية المستحدثة التي يمكن عن طريقها لأحد المؤسسات المالية المصرفية أو غير المصرفية أن يقوم بتحويل الحقوق المالية (الغير قابلة للتداول أو المضمنة بأصول)، إلى منشأة متخصصة ذات غرض خاص (وتسمى في هذه الحالة شركة التوريق)، بهدف إصدار أوراق مالية جديدة في مقابل هذه الحقوق المالية تكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية.

بناء على ذلك فإن توريق القروض يعني: "تحويلها إلى أوراق مالية في صورة أسهم، أو صكوك أو سندات، مما يعطي للدائن فرصة لترويج قروضه بعد تحويلها إلى أوراق مالية في البورصات المالية أي تحويل الديون المستحقة تجاه مدينه إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصة"[2]، يحقق التوريق العديد من المنافع للأطراف المتعاملة فيه ومن أهمها[3]:

أ- تحويل الحقوق المالية غير القابلة للتداول إلى أوراق مالية جديدة قابلة للتداول مما يساهم في زيادة السيولة لدى الشركات أو المؤسسات، لمساعدة الشركات ذات العجز المالي على

[1] السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 446.
[2] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 48.
[3] محمد صالح الحناوي، **جلال إبراهيم العيد، بورصة المالية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 317-318.

تحسين هيكلها التمويلي عن طريق تحويل الالتزامات قصيرة الأجل إلى التزامات متوسطة وطويلة الأجل.

ب- زيادة كفاءة التمويل الداخلي عن طريق استخدام حقوق المساهمين في تمويل أصول أخرى بعد أن يتم التصرف في الأصول المدينة بتحويلها إلى شركة التوريق.

جـ- زيادة حجم الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية وخفض مخاطر أسعار الفائدة التي يتعرض لها الممول.

د- توسيع دائرة الوساطة المالية بدخول مؤسسات أخرى مثل صناديق الاستثمار والبنوك الشاملة وغيرها إلى هذه الأنشطة، التحول من صيغ الإقراض التقليدية (القرض المصرفي) إلى صيغ وأدوات جديدة وهي الأوراق المالية.

5- البنوك الإسلامية:

لقد صارت البنوك الإسلامية حقيقية واقعية بعد أن سيطر الاعتقاد لسنوات طوال يعتقد الكثيرون صعوبة نجاحها في الواقع العملي، وشهدت فترة السبعينيات والثمانينيات ظهور البنوك الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي.

ويلاحظ أن المصارف الإسلامية القائمة الآن في بعض البلدان الإسلامية أو غيرها من البلدان ظاهرة حديثة لا يمتد عمرها إلى أكثر من عشرين عاما، ومن الشائع تعريف المصرف الإسلامي على أنه" مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء فالمصرف الإسلامي يتلقى ودائع نقدية دون التزام أو تعهد من أي نوع بإعطاء فوائد للمودعين كما أنه يعمل على استخدام هذه الودائع بطرق شرعية دون الالتجاء إلى نظام الفائدة بشكل مباشر أو غير مباشر"[1]، وبينما يضع هذا التعريف تفرقة واضحة بين المصرف الإسلامي وغيره من المصارف الربوية إلا أنه ينصب على ركن واحد وهو عدم التعامل بالفائدة وهذا الركن يعتبر شرطا ضروريا لقيام المصارف الإسلامية ولكنه ليس شرطا كافيا، وهذا ما يبين وجه القصور في التعريف الشائع للمصرف الإسلامي ويلزم تعريف المصرف الإسلامي بأنه "مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع تعاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا".[2]

---

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، **"دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية"**، وقائع ندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي البنك الإسلامي التنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 18-22 يوليو 1992، ص 128-129.

[2] المصدر نفسه، ص 129.

تعمل المصارف الإسلامية على جمع مواردها المالية من المدخرين أو أصحاب الفوائض المالية على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وتتبع بعض الصيغ المعروفة في فقه المعاملات الإسلامية لأجل استثمار هذه الموارد، ومن أشهر هذه الصيغ المضاربة والمشاركة والمرابحة والمتاجرة والإجارة بالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة[1]، وبجانب هذا تقوم المصارف الإسلامية بأداء معظم الخدمات المصرفية التي تؤديها المصارف التجارية الربوية مع تخليصها من "الفائدة" وإحلال "العمولة" أو "الأجر محلها".

ونتيجة لقناعة العدد الكبير والمتزايد من المسلمين المؤمنين بتحريم الفائدة، وهم يمثلون في الواقع قوة كبيرة في السوق المالي والمصرفي على مستوى العالم العربي الإسلامي بما يملكون من فوائض مالية ضخمة من ناحية وهم في نفس الوقت وبما يحتلونه من قوة طلب كبيرة لكافة صور المعاملات والخدمات المالية والمصرفية من ناحية أخرى، فقد قررت مؤسسة سيتي قروب الأمريكية بإنشاء مصرف إسلامي في المنامة باسم "بنك الإسلامي" برأس مال 20 مليون دولار في نهاية 1996، كذلك أخذت المصارف العالمية التقليدية الشهيرة في إنشاء وتخصيص وحدات مستقلة لتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية وأيضا اهتمت المؤسسات العالمية بهذه التجربة، "وقرر صندوق النقد الدولي تكوين وحدة بحثية تعتني بالنموذج الإسلامي "بنوك بلا فوائد" وأيضا بدأت (داو أندو جونز أو مباني) في 1999/2/10 بإطلاق أول مؤشر قياسي عالمي للأسهم للراغبين في الاستثمار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يقوم هذا المؤشر بمتابعة 600 سهم من أسهم الشركات التي تحرص على مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية وذلك في 30 دولة".

الفرع الثاني: إصلاح النظام المالي العالمي

لقد تصاعد الاهتمام بالإصلاح من جديد الآن في ضوء تفاقم الأزمات التي بدأت مع الأزمة في آلية سعر الصرف الأوروبي في 92-1993 واستمرت مع الأزمة الآسيوية 1997، ومن المأمول أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى تقليل مخاطر حدوث الأزمات في المستقبل وأن تؤدي بصورة خاصة إلى احتواء مخاطر انتقال آثارها المالية عبر الحدود. "والواقع أن القضايا التي تكمن وراء جداول أعمال تقوية النظام المالي الدولي ليست جديدة، ولا غرابة في هذا، نظرا لأن أهداف النظام المالي باقية وتتمثل في ما يلي: (تعزيز الكفاءة في التجارة في السلع والأصول، تأمين استقرار النظام والسماح بتوزيع منصف مقبول اجتماعيا للدخل والثروة)، وأن

[1] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 50.

كانت هذه الأهداف باقية فإن الظروف المحيطة بالنظام تغيرت حيث شملت بصورة خاصة، ثورة التكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية البعيدة المدى وأنظمة المعلومات التي حفزت وشكلت أساس اندماج الأسواق المالي، وسهولة انتقال رؤوس الأموال بالإضافة إلى التحرير المالي المحلي والدولي، ونتيجة لهذا تغدو أسواق السلع والخدمات والأصول موحدة بصورة متزايدة دوما"[1]. وترتكز جهود إصلاح النظام المالي على العنصرين التاليين:

أولا: منتدى الاستقرار المالي:

إن عدم وجود ألية فعالة لمتابعة النظام ككل بما في ذلك اجزاؤه المترابطة القطاع المصرفي وأسواق التأمين، وسوق الأوراق المالية، يشكل أحد أهم نقاط الضعف في النظام المالي العالمي في الوقت الحاضر، ولعل في فترة ما قبل هذا النمو الضخم في حركة تدفقات رأس المال الخاص كان صندوق النقد الدولي مؤهلا للقيام بهذا الدور، ولكن الصندوق الآن ليس في الوضع الأمثل للإشراف على نظام المالي العالمي، كما أن الهيئات الدولية تمثل المنظمين والمشرفين على أجزاء النظام المختلفة مثل لجنة بازل والهيئات المشرفة على أسواق الأوراق المالية وأسواق التأمين ليست ممثلة فيه.

نتيجة لذلك اقترحت عدة جهات إنشاء منظمة مالية عالمية جديدة تكون لها سلطات الرقابة والإشراف على القطاع المالي ككل، وفي الوقت الحاضر لم يعتبر الاقتراح مشرع عمليا، فلقد فضلت مجموعة الدول الصناعية السبع بديلا أكبر تواضعا وأقرب إنسجاما مع الممارسات القائمة، يجمع السلطات النقدية والمالية للدول السبع والمؤسسات المالية الدولية الكبيرة والهيئات التنظيمية الأخرى المشرفة على وضع المعايير الدولية في محفل الاستقرار المالي "منتدى الاستقرار المالي"، وفي فبراير 1999 أقرت بالإجماع مجموعة البلدان السبعة الاقتراح بشأن عقد منتدى الاستقرار المالي، وسيجتمع هذا المنتدى بانتظام لتقييم القضايا وأوجه الضعف التي تؤثر على النظام المالي، ويقوم هذا المحفل بدوره كهيئة استشارية بدلا من السلطة العالمية التي تقوم بدور الرقابة والإشراف، ولكن لن يقوم بالتوصية بمعايير جديدة، هذه المهمة سوف تستمر في مزاولتها الهيئات الدولية التي تمثل السلطات التنظيمية في كل قطاع، فقد بدأ المحفل عمله بالتركيز على دراسة ثلاث من القضايا التي تهم المؤسسات المعرضة لتأثير

[1] ألكساندر سوفوبدا، **"إصلاح البيان المالي"**، مجلة التمويل والتنمية، مج 36، العدد 03، سبتمبر 1999، ص 2-3.

بدرجة كبيرة (صناديق الاحتياطي) والتسديد الاعتماد على الإقراض والمراكز المالية الخارجية والمشكلات التي قد تخلقها تدفقات رأس المال قصيرة الأجل[1].

من المؤكد أن هناك حاجة إلى جهة دولية تتولى الإشراف على النظام المالي ككل، وتحرير الفجوات التشريعية والتنظيمية في هذا النظام، ولكن هذا المحفل بتكوينه الحاضر تنقصه الصفة التمثيلية العالمية باعتبار وجود الدول النامية فيه إدخال عدد من هذه الدول الكبرى تأثيرات محسومة على النظام أمر أساسي، إذا أريد أن يكون لهذا المنتدى حد أدنى من التمثيل والمشاركة.

ثانيا: دعامات البيان المالي الجديد:

إن العناصر الأساسية للهيكل المالي العالمي الجديد هي وجود نظم مالية أقوى وتحسين المعلومات والشفافية، وإعادة توجيه السياسات لضمان توفير تدفقات رأسمالية دولية كافية ومستقرة واتخاذ خطوات تحث المستشارين الدوليين على توخي الحذر وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص في منع الأزمات وحسمها. وعلاوة على ذلك يجب توفير موارد كافية للمؤسسات الدولية التي تقوم بدور الملجأ الأخير للإقراض فيكون في مقدورها التحرك بسرعة مع الحد من آثار الخطر المعنوي في نفس الوقت، وفيما يلي سنتطرق باختصار إلى أهم هذه العناصر[2]:

1- المعايير والشفافية والرقابة: إن أحد الدروس الأساسية المستفادة من الأزمات المالية في سنوات التسعينيات أن المعلومات تلعب دورا حيويا في استقرار الاقتصاد العالمي فرغم أن الشفافية أمر طيب إلى أن مجرد إتاحة قدر أكبر من المعلومات للجمهور ليس كافيا، ففي عصر ينوء بحمل المعلومات، يصبح من الضروري وجود مقياس معياري يمكن من خلاله الحكم على المعلومات، ويمكن للمعايير الدولية أن تلعب هذا الدور ففي الأعوام القليلة حقق كل من القطاعين العام والخاص تقدما هائلا في إنشاء وتقوية المعايير الدولية في مجالات اقتصادية ومالية مختلفة، ويتطلب التعرف على الأزمات المالية الناشئة في مراحلها المبكرة إحصائيات اقتصادية دقيقة وفي حينها، ولتحقيق هذه الغاية أدخل صندوق النقد الدولي في عام 1996 معياره الخاص بنشر البيانات اعتمادا على أفضل الممارسات العالمية في إعداد نشر البيانات الاقتصادية.

[1] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 52.
[2] ألكساندر سوفوبدا، "**إصلاح البيان المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص 4.

وتشمل مجالات التقدم الأخرى "المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال للجنة بازل" و"مبادئ توجيه الشركات المنظمة للتنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي" ويعمل صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لوضع مبادئ دولية لإعمار الشركات، وصاحبت مبادرات الشفافية في القطاع العام جهود عاجلة في القطاع الخاص، بما في ذلك العمل الجاري حاليا في "معايير المحاسبة الدولية" و"معايير المراجعة الدولية" وبالإضافة إلى وضع ونشر المعايير المقبولة دوليا. وأصبح المجتمع الدولي أكثر قدرة على مراقبة تنفيذها، ويقدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سلسلة تجريبية من الدراسات تحت عنوان "تقارير عن مراعاة المعايير والقواعد" والتي تحتوي على معلومات عن ممارسات الدول في المجالات المختلفة وتقييم مراعاة الدول للمعايير الدولية[1].

2- تقوية النظم المالية[2]: كانت النظم المالية الصرفية الضعيفة من العناصر الرئيسية في الأزمة المالية، خاصة في عملية انتشار العدوى. وبالإضافة إلى حث الدول على إتباع معايير بازل لكفاية رأس المال، ومراقبة مراعاتها، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مشتركين بتدشين (برنامج تقييم القطاع المالي)، الذي يهدف إلى دراسة سلامة واستقرار النظم المالية المحلية مركزا على العوامل التي يمكن أن تجعل النظم حساسة لعدم الاستقرار. وبالنسبة لصندوق النقد الدولي يعكس البرنامج حقيقة أنه في ظل الاقتصاد العالمي الذي يزداد اندماجا، تلعب النظم المالية المحلية دورا حاسما في تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي القومية، وبالتالي كفاءتها وبالإضافة إلى ذلك فإن الارتفاع الحاد في تدفقات رأس المال الدولي خلال العقد الماضي يزيد من مخاطر تفجر أزمة مالية عالمية أو إقليمية في حالة تعرض إحدى الدول لضائقة مالية.

3- إشراك القطاع الخاص في تحمل الأعباء: نظرا لتزايد النشاط المالي للقطاع الخاص في البلدان النامية تزايدت أهمية البحث عن طرق إشراك القطاع الخاص عند حدوث الأزمات، إن إلزام مستثمري القطاع الخاص بأن يتحملوا نصيبا من أعباء تمويل برامج التصحيح المالي ستجعلهم أكثر تعقلا وروية وبعبارة أخرى سوف يقل الخطر المعنوي الذي تخلفه التوقعات بأن القطاع العام سوف يحميهم من الخسائر عند حدوث أزمات. كذلك فإن إيجاد أسلوب نظامي

---

[1] روجر نورد، **"أوروبا الوسطى والترقية والبناء المالي الجديد"**، مجلة التمويل والتنمية، مج50، العدد03، سبتمبر 2000، ص 33.

[2] كادل هابر ماير، **"مقترحات بشأن الهيكل المالي الدولي الجديد وانعكاسات ذلك على النظم المالية العربية"**، (القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة)، وقائع الندوة المنعقدة في 3-2 أفريل 2000 أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تحرير محمد الفنيش، ص 70.

لإشراك القطاع الخاص سيقلل أيضا عدم المساواة في المعاملة بين الدائنين، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز استعدادهم للمشاركة في تمويل برامج التصحيح[1].

ومع ذلك لم يتحقق بشأن هذه المشكلة سوى تقدم ضئيل، ويشير البعض إلى أن السبب في ذلك هو أن إشراك القطاع الخاص في تحمل الأعباء أمر شديد التعقيد فدائنين القطاع الخاص يمثلون فئات غير متجانسة، وليس من الواضح إن هؤلاء الدائنين من البنوك وحملة الأسهم يمكن أو ينبغي معاملتهم بطرائق متماثلة، إن مستلزمات إعادة الهيكلة رهيبة في عالم يزخر بشهادات الضمان، ومشتقات ائتمان وأحكام مواجهة حالات التخلف عن سداد الدين المتداخلة، ومن المهم فوق كل شيء تجنب التجديدات المالية وفي مجال السياسة التي تسفر عن نتائج غير مقصودة وتعجل بوقوع ذات الأزمات التي يريد المسؤولين تفاديها، قد دفعت جسامة هذه الصعوبات إلى استنتاج أنه قد يكون من المستحيل أن يشارك القطاع الخاص بقدر أكبر في تحمل الأعباء المالية، ومع ذلك فإن البحث عن أفضل نهج لإشراك القطاع الخاص يجب أن يستمر.

4- تدفقات رأس المال الدولية: هناك قضية أي التدابير ينبغي إتخاذها لعلاج عدم استقرار تدفقات رؤوس الأموال، وتتراوح الآراء هنا بين أن يترك للأسواق المحررة أمر ضبط السياسات الوطنية وسلوك القوى الفاعلة الخاصة على السواء، والتنظيم المحكم لمعاملات حسابات رؤوس الأموال. وللرأي الثاني المتمثل في فرض حدود القصوى على تدفقات رؤوس الأموال جاذبيته غير أن هذا الرأي يعاني من افتقار واضح للواقعية السياسية.

ويوجد حاليا اتفاق في الرأي على أن فتح الاقتصاديات أمام التدفقات الدولية لرأس المال ينطوي على مزايا جمة ولكنه يحمل في طياته أيضا مخاطر ويجب لذلك إدارة تدفقه وتتبعه بعناية. وتشمل المزايا على تحسن تخصيص الموارد مع توجيه الاستثمار إلى أفضل الاستخدامات الإنتاجية. وقد كانت المخاطر واضحة خلال الأزمة الأخيرة عندما أعقب التدفقات الرأسمالية الواردة خروج حاد لرأس المال مما أحدث اضطرابات شديدة في الاقتصاد. ولكي ينجح تحرير حساب رأس المال يجب أن يكون مدعوما بسياسات اقتصادية كلية ثابتة، وبجهود لتقوية قدرة المشاركين في السوق على تقييم وإدارة المخاطر المصاحبة لمعاملات رأس المال الدولية[2].

---

[1] بـاري إيشنجرين، **"هل من المستحيل زيادة مشاركة القطاع الخاص في تحمل الأعباء"**، مجلة التمويل والتنمية، مج 46، العدد 03، سبتمبر 1999، ص 16.

[2] كارل هابر، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

5- دور المقرض الملاذ الأخير: رغم سوء أزمة الأسواق الناشئة في الفترة 1997-1998 من الممكن تخيل حدوث هبوط اقتصادي ومالي أكثر خطورة. وفي مثل هذه الحالة هل سيكون العالم مستعدا لمواجهة هذا الموقف؟ وهل هناك حاجة إلى وجود مقرض دولي أخير. هل يتمكن الصندوق من القيام بهذا الدور؟

إن المقرض الأخير هو مؤسسة قادرة على توفير سيولة غير محدودة للمقرضين الذين يفتقرون إلى السيولة فقط وليسوا معسرين لا يملكون القدرة على السداد. وفي الإطار المحلي تقوم البنوك المركزية عادة بدور المقرض الأخير، وعلاوة على ذلك كانت بعض البنوك المركزية الوطنية الكبيرة وخاصة تلك التي تستخدم عملاتها كعملات احتياطية توفر أحيانا سيولة دولية إذا كان ذلك يخدم مصالح بلادها الوطنية لا شك أن من اختصاص وصلاحيات صندوق النقد الولي أن يعمل على تأمين حركة نظام النقد الدولي، ولكن من الواضح أيضا أنه لا يمتلك الموارد المالية التي تمكنه من القيام بدور المقرض الدولي الأخير بحق، إذا استدعت أزمة كبيرة ذلك كما أن السلطات الوطنية تخشى الآثار التضخمية المحتملة للزيادة الكبيرة في السيولة الدولية، وعلى سبيل المثال في شكل حقوق السحب الخاصة وهناك مخاوف أكثر جدية بشأن إنشاء نوع من البنك المركزي العالمي الذي يتخطى السلطات القومية لأنه يكاد يكون من المستحيل أن تقوم مؤسسة كهذه بعملها بصورة مقبولة بصورة عامة، ولا يحتمل أن يصبح الصندوق مقرضا أخيرا كاملا في المستقبل القريب، ويوف تستمر الاستجابة المالية للأزمات المستقبلية في التغير بشكل تدريجي فقط[1].

ويمكن في الأخير إجمال أهم الخصائص التي أصبح يتميز بها القرن الحالي فيما يلي[2]:

تحول الأسواق من محلية إلى عالمية أنشأتها المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية، ولن تنعم المؤسسات والأنظمة غير العضوة في هذا النظام التجاري العالمي الجديد من تيسير التجارة البينية والانتقال الحر لرؤوس الأموال والسلع والعمالة.

تحول التشريعات من حكومية محلية، إلى تشريعات وضوابط تنسجم مع اتفاقيات تجارية عالمية كالمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية، وإلى فعاليات أكبر لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي مما يحد من سيطرة صانع القرار الوطني والسيادة الوطنية.

[1] كارل هابر، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2] أحمد سيد مصطفى، **التسويق العالمي: بناء القدرة التنافسية للتصدير**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2001، ص 119-121.

تحول الشركات من متنافسة في ساحة الأعمال المحلية والعالمية إلى متحالفة، وتحول اللاعبون المتنافسون من شركات صغيرة أو متوسطة في السوق المحلية والعالمية إلى شركات ضخمة وشركات متعددة الجنسيات عابرة للقارات ذات أذرع تنافسية طويلة.

تحول المنتجات موضع المنافسة – السلع والخدمات– من منتجات يقوم إنتاجها على المواد الخام إلى منتجات يتعاظم فيها المكون المعرفي الكامن في عقول البشر، أو لنقل رأس المال الفكري الذي أصبح أثمن أصول المنظمة، فهو الذي يولد المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى والذي يحفظ للشركات قدرتها التنافسية وقدرتها على الاستمرار والربحية والنمو في عالم متغير وبيئة أصبحت – بفعل انفتاح الأسواق – حادة التنافس.

تحول الزبون من محلي إلى عالمي بفعل ثورة تكنولوجية المعلومات وسطوة الإنترنت التي نقلت الزبون أينما كان إلى كل البائعين في العالم بلمسات أو ضاغطات على فأرة جهاز الحاسب ليرى عروضهم متضمنة منتجاتهم وأسعارهم ويتفحص بسهولة.

تحول معايير الجودة من محلية يضعها جهاز المواصفات والمقاييس المحلي الخاص بكل دولة، إلى عالمية – الأيزو– تضعها المنظمة العالمية للمواصفات[1].

المطلب الثالث: انعكاسات النظام المالي العالمي الجديد على الدول النامية

لعل أهم انعكاسات أزمة الاقتصاد الرأسمالي خلال السبعينات والثمانينات تجلت في تعزيز علاقة تبعية – هيمنة بين البلاد النامية والمتقدمة على جميع المستويات، التجارية والتكنولوجية والمالية.

حيث إن التغيرات التي لحقت بالنظام التجاري الدولي الجديد في السنوات الأخيرة، وبالتحديد بعد انتهاء جولة الأورغواي وانشاء منظمة التجارة العالمية كأداة لتنظيم وتسيير ومراقبة حركة التجارة الدولية والعمل على تحريرها أكثر فأكثر، جعلت الدول النامية عموما في مواجهة تحديات كبيرة قد تؤدي إلى مكاسب إذ تم التغلب عليها وقد تؤدي إلى خسائر إذا عجزت على مواجهتها، لذلك كان على الدول النامية إن تفهم أهمية النظام التجاري الجديد وتستقصي آثاره لان ذلك لا يتعلق فقط بتحسين أوضاع تجارتها ونموها الاقتصادي، بل انه يتعلق بمستقبل هذه الدول في ظل النظام الجديد للتجارة الدولية الذي لم تشارك في تشكيله بسبب ضعف دورها في مراحل تأسيسه.

[1] أحمد سيد مصطفى، التسويق العالمي: بناء القدرة التنافسية للتصدير، مرجع سبق ذكره، ص 121.

وبعد انتهاء جولة الاورغواي تراوحت مواقف الدول النامية من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة بين التأييد والتحفظ والتردد، نظرا لما ما قد تتعرض له اقتصادياتها وصناعاتها الناشئة، من أثار انعكاسات مختلفة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية

تتمثل أهم الآثار الايجابية لمنظمة العالمية على الدول النامية في النقاط التالية[1]:

يحق للدولة النامية بموجب الاتفاقيات استخدام الوسائل المناسبة لحماية اقتصادها من المنافسة غير العادلة.

يحق للدول النامية أن تلجأ لتقييد وارداتها باستخدام تدابير غير جمركية.

تكفل اتفاقيات المنظمة للدول النامية معاملة متميزة وأكثر تفضيلا في الكثير من الحالات.

يساهم تخفيض الرسوم الجمركية إلى زيادة حجم التجارة الدولية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والطلب سواء من الدول المتقدمة أو النامية.

إن التحسينات التي أدخلت على آلية فض المنازعات تؤمن للدول النامية فرصا أفضل لحل منازعاتها التجارية مع الدول الأخرى.

إن انفتاح التجارة يزيد من استخدام التكنولوجيا الجديدة في صورة المنتجات المستوردة والمصدرة، حيث يتعين على المصدرين استخدام أفضل لأنواع التكنولوجيا الملائمة، لتحقيق القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

المنظمة العالمية للتجارة تصلح لأن تكون منتدى لتجميع الدول النامية، لكي تكون لها قوة في التفاوض.

الفرع الثاني: الآثار السلبية

تتمثل أهم الآثار السلبية لمنظمة العالمية على الدول النامية فيما يلي[2]:

تزايد حدة المنافسة نتيجة الالتزام بقواعد فتح السوق، ومن ثم اختفاء بعض الصناعات خاصة الناشئة، نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة، هذا ما يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير.

سوف يترتب على إلغاء أو تخفيض الدعم المحظور على السلع الزراعية ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الزراعية والمواد الغذائية للدول النامية.

---

[1] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 180-181.

[2] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 165.

تدهور أنشطة الخدمات في الدول النامية يجعل من الصعوبة مواجهة ومواكبة التقدم الكبير في قطاع الخدمات.

زيادة النفقات التي تتحملها الدول النامية باعتبارها مستخدمة لحقوق الملكية الفكرية، وارتفاع نفقات الحصول على الخبرة والمعرفة.

تقلص قدرة الدول النامية على تصميم سياساتها التنموية بما يتوافق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية.

ويمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة ما هي إلا جزء من النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يلبي حاجيات وطموحات الدول المتقدمة ويخدم مصالحها السياسية والاقتصادية، فهي التي ناضلت من أجل إنشاء هذه المنظمة، وستصل حتما إلى نتائج جيدة تنعكس إيجابا على اقتصادياتها، لأنها تمتلك مقومات هذا النجاح ومنها تحرير للتجارة العالمية، وجودة منتجاتها وقابليتها للمنافسة العالمية، أما الدول النامية فقد تتأثر سلبيا بهذه التغيرات بالنظر إلى ضعف اقتصادياتها، الذي يؤدي من جهته إلى العجز على رفع مستوى إنتاجها، مما يجعلها غير قادرة على الصمود في وجه المنافسة العالمية، ومن ثّم ضعف قدرتها في الدفاع على مصالحها الاقتصادية[1].

[1] محمد حشماوي، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، رسالة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 187.

خلاصة الفصل:

إن إدراك المجموعة الدولية لأهمية التجارة في تحقيق النمو والتطور للإقتصاد العالمي، جعلها تبذل جهودا كثيرة للبحث عن السبل الكفيلة بتنظيم التجارة الدولية وتحريرها من مختلف العراقيل والصعوبات التي تقف في وجهها، وقد كللت هذه الجهود بالتوصل سنة 1947 إلى إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، التي سعت منذ ظهورها ودخولها حيز الوجود سنة 1948 إلى تحرير المبادلات التجارية الدولية، من خلال إشرافها على جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ورغم ما حققته الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة من نجاحات خاصة في تخفيض التعريفات الجمركية إلا أنها لم توفق في بلوغ جميع أهدافها، لأنها كانت تفتقر إلى القوة الكافية، حيث كانت عبارة عن اتفاقية دولية وليست منظمة عالمية، الشيء الذي أدى إلى ظهور نزاعات عديدة بين مختلف أطرافها، بسبب الخروقات المتكررة للقواعد والمبادئ التي تقوم عليها هذه الاتفاقية، وعجزها عن حل هذه النزاعات.

وقد كانت جولة الأورغواي فرصة سانحة لتكرار المحاولة من جديد لتنظيم التجارة الدولية، حيث بعد أكثر من سبعة أعوام من المفاوضات العسيرة والشاقة، تم التوصل إلى إتفاق بشأن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وقد تم تزويدها بالصلاحيات الكافية لتفادي النقائص التي عرفتها الاتفاقية السابقة، بالإضافة إلى الأجهزة التي تتميز بالقوة والصرامة.

وتكمن أهمية هذه المنظمة في الدور الأساسي الذي تلعبه في نمو وتطور الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر المحرك الأساسي له، لأنها تقوم وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي برسم السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء فيها، وذلك من خلال الشروط التي تفرضها عليها إثناء طلبها للانضمام، أو عند طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي.

وقد سارعت الكثير من الدول النامية في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، سعيا منها لتصحيح اقتصادياتها ومسايرة الاقتصاد العالمي والاستفادة من التطورات التي حققها، نظرا للدور الذي تلعبه هذه المنظمة في ذلك.

٢ الفصل الثاني

واقع الاقتصاد الجزائري ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية 2004-2020

تمهيد:

تعد الجزائر من بين الدول التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركتها في التجارة الخارجية، فهي بحاجة إلى رؤوس أموال مقومة بالعملة الصعبة التي تجنيها من مبادلاتها التجارية مع الدول الأخرى في شكل صادرات وواردات من لأجل تحقيق معدلات نمو مقبولة، لذلك أقبلت الجزائر على عهد جديد يتسم بميل ملحوظ نحو تحسين بيئة التجارة المحلية وترقية التجارة الخارجية ومنه لجأت الجزائر إلى تغييرات جذرية على المستوى الاقتصادي وإدخال تعديلات جوهرية على سياستها التجارية، باتجاه تحرير فرضته عليها المستجدات الاقتصادية، وذلك بتطبيق إصلاحات هامة لتنظيم التجارة الخارجية، والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وتبني سياسة اقتصادية قائمة على الانفتاح والتحرير التجاري، حيث شملت الإصلاحات كافة هياكل قطاع التجارة الخارجية.

كما ساهم في تبني السلطات لتحرير قطاع التجارة هو السعي نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما تتطلبه من تحرير للقطاع، وكذا محاولتها الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال الاتفاقيات الثنائية والاقليمية مثل الشراكة الأورو متوسطية والانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ونتج عن تغير السياسات التجارية المتبعة من طرف الجزائر إنعكاسات على وضعية قطاع التجارة الخارجية، وكذا هيكل المبادلات التجارية وتوزيعها الجغرافي.

من خلال تطور وسنتناول في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2004-2020.

المبحث الثاني: أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية خلال فترة 2004-2020.

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2004-2020

يتضمن إذا المبحث التطورات التي شهدها الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2020، وأيضا تطور التركيب السلعي للصادرات والواردات وأخيرا التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات الجزائرية.

المطلب الأول: تطور ميزان التجاري خلال فترة 2004-2020

الجدول رقم(06): يمثل تطور الميزان التجاري خلال فترة 2004-2020

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2004	32083	18308	13775
2005	46001	20357	25644
2006	45613	21456	33157
2007	60163	27631	32532
2008	79298	39479	39819
2009	45194	39294	5900
2010	57053	40473	16580
2011	73489	47247	26242
2012	71866	50376	21490
2013	64974	55028	9946
2014	62889	58580	4306
2015	35216	51702	16483-
2016	29943	46727	16784-
2017	34761	45953	11296-
2018	41797	46330	4533-
2019	35824	41934	6110-
2020	23796	34391	10595-

المصدر: صالحي سلمى، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 – 2020.

من خلال الجدول رقم 06 يتبين أن الميزان التجاري عرف عدة تغيرات خلال مدة زمنية معينة حيث انها تميزت الفترة من 2004-2008 برصيد موجب وارتفاع مستمر بلغ حوالي 13775 مليون دولار، 25644 مليون دولار، 33157 مليون دولار، 32532 مليون دولار، 39819 مليون دولار، وهذا بسبب ارتفاع في الصادرات نتيجة زيادة انتاج النفط وارتفاع اسعاره في الاسواق الدولية وهي على التالي:

32083 مليون دولار، 46001 مليون دولار، 45613 مليون دولار، 60163 مليون دولار، 79298 مليون دولار، كما نلاحظ ارتفاع في الواردات وهذا على نحو التالي:
18308 مليون دولار، 20357 مليون دولار، 21456 مليون دولار 27631 مليون دولار، 39749 مليون دولار.

أما في سنة 2009 فقد عرف الميزان التجاري انخفاضا مقارنة مع سنة 2008 والذي قدر ب: 5900 مليون دولار بسبب انخفاض في الصادرات بقيمة 45194 مليون دولار وانخفاض طفيف في الواردات بقيمة 39294 مليون دولار.

ليعود فائض الميزان التجاري لارتفاع بأكثر من الضعف سنة 2010 ليصل نحو 16580 مليون دولار ليعود وينخفض سنة 2011-2012 ليصل على النحو التالي 26242 مليون دولار، 21490 مليون دولار نتيجة انخفاض الصادرات على النحو التالي 73489 مليون دولار، 71866 مليون دولار وارتفاع في الواردات على التوالي 47247 مليون دولار، 50376 مليون دولار.

غير أن فائض الميزان التجاري عاود الانخفاض مرة أخرى سنتي 2013 و2014 حيث بلغ على التوالي 9946 مليون دولار و4306 مليون دولار، وذلك بفعل تراجع حجم الصادرات حيث انخفضت الصادرات الجزائرية إلى 62889 مليون دولار سنة 2014، كما تميزت الفترة 2010 الى غاية 2014 بالارتفاع المستمر للواردات، حيث بلغت سنة 2010 حوالي 40473 مليون دولار لترتفع إلى 58580 مليون دولار سنة 2014، وذلك راجع لعدة أسباب منها:

- تحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية وغير التعريفية.
- التسهيلات الممنوحة للمستوردين من قبل مصالح الجمارك.
- الزيادة في واردات التجهيزات الفلاحية، نظرا لسياسة الإصلاح الزراعي التي تبنتها الحكومة لتطوير القطاع الفلاحي.
- زيادة الواردات من السلع لاستهلاكية الغير الغذائية[1].

في سنوات 2015 و2016 و2017 حقق رصيد الميزان التجاري رصيدا سالبا، حيث بلغ على التوالي 16483 مليون دولار، 16784 مليون دولار، 11192 مليون دولار. وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول حيث إنخفضت إلى أدنى مستوى في السنوات الأخيرة وذلك راجع

[1] وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2019/2018، ص 288.

إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول مما نتج عنه أزمة اقتصادية عصفت ببرامج التنمية بالبلاد .حيث انخفض سعر البترول إلى ما دون 50 دولار، حيث إنخفضت قيمة الصادرات إلى أدنى مستوى خلال 10 سنوات الأخيرة أين بلغت حوالي سنتي 2015 و2016 على التوالي حوالي 35219 مليون دولار و29943 مليون دولار، وهذا ما يدل على مدى هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء التقلبات في أسعار البترول وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج المحروقات، وهو أمر يلح بقوة على مرافقة القطاعات المصدرة باستمرار من في سنة 2017 إرتفع حجم الصادرات ليبلغ 34761 مستفيدا إرتفاع أسعار البترول حيث بلغت 53.97 دولار سنة 2017، مقابل 45 مليون دولار سنة 2016.

ليبقى العجز مستمر في الميزان التجاري خلال السنوات 2018، 2019 ،2020 على النحو التالي:

4533 مليون دولار، 6110 مليون دولار، 10595 مليون دولار وهذا العجز راجع إلى انخفاض في قيمة الصادرات التي سجلت على النحو التالي: 34761 مليون دولار، 35824 مليون دولار، 34391 مليون دولار، وكذلك انخفاض في قيمة الواردات الذي كانت كما يلي: 46330 مليون دولار، 41934 مليون دولار، 34391 مليون دولار.

المطلب الثاني: تطور التركيب السلعي للصادرات والواردات خلال فترة 2004-2020

خلال تتبعنا لحصيلة التجارة الخارجية خلال فترة التحرير التجارية، لاحظنا هشاشة في الاقتصاد الجزائري لأنه يعتمد على مصدر وحيد وهو المحروقات، ولهذا قيمة الصادرات مرهونة بالمحروقات ويعود التحسن في ارتفاع قيمة الصادرات عند ارتفاع سعر البترول على عكس الواردات.

أولا: الصادرات

الجدول رقم(07): تطور قيمة الصادرات حسب التركيب السلعي خلال فترة (2004-2020)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السلع الغذائية	59	67	73	88	119	113	315	335	315	402	323	235	327	349	373.33	407.8	399.6
المواد الخام	90	134	195	169	334	170	94	161	168	109	109	106	84	37	92.39	95.95	65.85
المواد نصف المصنعة	571	651	828	993	1384	692	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1410	2335.58	1950.92	1439.47
السلع والمعدات الزراعية	-	-	1	-	1	-	1	-	1	-	2	1	-	0.29	0.31	0.25	0.31
السلع والمعدات الصناعية	47	36	44	46	67	42	30	35	32	28	16	19	54	78	90.10	82.97	84
السلع الاستهلاكة الغير الغذائية	14	19	43	135	32	49	30	15	19	17	11	11	19	20	33.42	30.24	31.75
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	781	253	1184	1331	1937	1066	1526	2062	2026	2165	2582	2063	1780	1890	2925.56	2580.37	2020.98

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر

من الجدول الحالي نلاحظ أن المنتوجات نصف مصنعة تتصدر المرتبة الأولى حيث وصلت قيمتها من 551 مليون دولار سنة 2004 إلى 2121 مليون دولار سنة 2014 وبعدها شهدت انخفاض سنة 2015 قدرا بحوالي 1597 مليون دولار، ليسجل انخفاض آخر سنة 2016 ب: 1321 مليون دولار.

ولتليها بعدها السلع الخام التي وصلت ل 90 مليون دولار سنة 2004 إلى 334 مليون دولار سنة 2008 لينخفض مجددا سنة 2017 بقيمة 37 مليون دولار ليشهد ارتفاعا قياسيا قدر ب: 95 مليون دولار سنة 2019.

- أما عن سعر المعدات والسلع الصناعية فعرفت ارتفاع بقيمة 67 مليون دولار سنة 2008 بمقارنة بسنوات الفارطة ليسجل انخفاض خلال فترة 2009-2016 بحوالي 42 إلى 54 مليون دولار وفي الاخير ارتفعت من 78 إلى 84 مليون دولار خلال فترة 2017-2020.

أما بالنسبة لسلع الاستهلاكية تكاد تنعدم تقريب، ففي سنة 2004 كانت تقدر ب: 14 مليون دولار حتى تصل في 2007 إلى 135 مليون دولار ثم أصبحت في تدهور تام وصولا إلى 2018 كانت 33 مليون دولار.

ثانيا: الواردات

الجدول رقم(08) يمثل قيمة الواردات حسب التركيب السلعي خلال فترة 2004-2020

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السلع الغذائية	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850	9022	9580	11005	9316	8224	8438	8573	8072	8094
المواد الخام	784	751	843	1325	1394	1200	1409	1783	1839	1841	1891	1560	1559	1524	1898	2012	1199
المواد نصف مصنعة	3645	4088	4934	7105	10014	10165	10098	10685	10629	11310	12852	12034	11482	10981	10959	10298	7967
السلع والمعدات الزراعية	173	160	96	146	174	233	341	387	330	508	658	664	501	611	563	458	205
السلع والمعدات الصناعية	7139	8452	8528	10026	13093	15139	15776	16050	13404	16194	18961	17076	15394	13992	13444	13202	9137
السلع الاستهلاكية الغير الغذائية	2797	3107	3011	3751	6397	6145	5836	7328	9997	11210	10334	8676	8275	8511	9756	6456	5730
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	18135	20145	18202	27307	38885	38745	39518	46083	45221	50643	55701	49326	45435	44057	45182	40498	33776

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر

من خلال الجدول الحالي نلاحظ أن السلع والمعدات الصناعية تتصدر المرتبة الأولى وذلك بقيمة 7139 مليون دولار سنة 2004 إلى غاية 2018 سجلت أعلى مستوى لها بقيمة 18961 مليار دولار ولتعود وتنخفض حيث سجلت سنة 2020 انخفاض بقيمة 9137 مليون دولار.

- المواد النصف مصنعة عرفت هذه الأخيرة ابتداء من سنة 2004 إلى غاية سنة 2016 من قيمة 3645 مليون دولار إلى 11482 مليون دولار، لتشهد انخفاض لغاية 2020 حيث وصل لقيمة 79675 مليون دولار.

- أما بالنسبة السلع الغذائية فقد عرفت ارتفاعا مستمرا حيث وصلت قيمتها من سنة 2004 بقيمة 3597 مليون دولار إلى قيمة 11005 سنة 2014 لتعود وتشهد انخفاض سنة 2015 مقدرا ب: 9316 مليون دولار لغاية 2020 بقيمة 8094 مليون دولار وهذا راجع إلى عدة تفعيل برامج وخطط التنمية الزراعية في توفير الغذاء.

- والمواد الخام شهدت هيا الاخرى ارتفاعا مستمرا ابتداء من سنة 2004 بقيمة 784 مليون دولار وصولا إلى قيمة 1891 مليون دولار سنة 2014، وتعود لتشهد انخفاضا لغاية سنة 2020 بقيمة 1199 مليون دولار.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات خلال فترة 2004-2020

1- التوزيع الجغرافي في الصادرات خلال الفترة 2010-2017.

الجدول رقم(09): التوزيع الجغرافي في الصادرات خلال الفترة 2010-2017

السنوات		الاتحاد الأوربي	بلدان منطقة التعاون والتنمية	دول أوربية الأخرى	أمريكا ألاتينية	دول أسيا	دول المحيط الهادي	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2010	القيمة	28009	20278	10	2620	4028	-	694	1281	79	57035
	النسبة	49,09	35,45	0,02	4,59	7,15	-	1,22	2,25	0,14	100
2011	القيمة	37307	24059	102	4270	5168	14	810	1586	146	73489
	النسبة	50,77	32,74	0,14	5,81	7,03	0,06	1,10	2,16	0,20	100
2012	القيمة	39797	20029	36	4228	4683	-	958	2073	62	71866
	النسبة	55,38	27,87	0,05	5,88	6,52	-	1,33	2,88	0,09	100
2013	القيمة	41277	12210	52	3211	4697	-	797	2639	91	64974
	النسبة	63,53	18,79	0,08	4,94	7,23	-	1,23	4,06	0,14	100
2014	القيمة	40378	10344	98	3183	5060	-	648	3065	110	62886
	النسبة	64,21	16,45	0,16	5,06	8,05	-	1,03	8,87	0,17	100
2015	القيمة	22976	5288	37	1683	2409	71	572	1550	82	34668
	النسبة	66,27	15,25	0,11	4,85	6,95	0,20	1,65	4,47	0,24	100
2016	القيمة	16739	6251	80	1678	2331	-	385	1368	51	28883
	النسبة	57,95	21,64	0,28	5,81	8,07	-	1,33	4,74	0,18	100
2017	القيمة	20589	6465	40	2530	3595	71	798	1273	103	35464
	النسبة	57,81	18,33	0,11	7,17	10,19	0,2	2,26	3,61	0,29	100

المصدر: وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص 414-415.

من خلال الجدول أعلاه لاحظنا إن منطقة الاتحاد الأوروبي يستحوذ على الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية بقيمة 247072 مليون دولار، حيث عرفت سنة 2010 ارتفاع محسوس نظرا لسنتي 2008-2009 التي شهدت أزمة كساد، حيث شهدت فترة 2010-2014 تعافي في قيمة الصادرات الجزائرية حيث سجلت في هذه السنوات 3157764 مليون دولار ثم بدأت في الانخفاض لكل من سنة 2015-2016 على التوالي حيث قدرت قيمة

الصادرات في سنة 2015 بحوالي 2343477.1 مليون دولار لترتفع من جديد في سنة 2017 وهذا الانخفاض راجع لأسعار البترول في السوق العالمية[1].

2- التوزيع الجغرافي للواردات خلال فترة 2010-2017

ثانيا: نمو الناتج المحلي السنوي للفترة 2004-2020

الجدول رقم(10): يمثل معدل النمو الناتج المحلي سنويا خلال الفترة 2004-2020

السنوات	معدل النمو الناتج المحلي السنوي
2004	4,30
2005	5,90
2006	1,70
2007	3,40
2008	2,40
2009	1,60
2010	3,60
2011	2,90
2012	3,40
2013	2,80
2014	3,80
2015	3,70
2016	3,20
2017	1,30
2018	1,20
2019	1,0
2020	-10,5

المصدر : https://data.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو الناتج المحلي السنوي بلغ نسبة 30.4% سنة 2004 ليشهد تذبذب لغاية سنة 2020 حيث بلغ نسبة 5.10%، وهذا راجع إلى المشاكل والاضطرابات التي تشهدها الأسواق العالمية للبترول.

[1] ناصر بوبقرة، تيفالي بن يونس، **التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو – متوسطية**، مجلة دفاتر برادكس، مج 10، العدد 01، 2021، ص 325.

المبحث الثاني: أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية خلال فترة 2004-2020

سوف نتطرق في هذا المبحث حول أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية وسنحاول تسليط على بعض المعاير:

المطلب الأول: أثار التجارة الخارجية على مستوى الدخل

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم(11): يمثل الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة مليار دولار

السنوات	إجمالي الناتج المحلي
2004	85,33
2005	103,20
2006	117,03
2007	134,98
2008	171
2009	137,21
2010	161,21
2011	200,01
2012	209,06
2013	209,76
2014	213,81
2015	165,98
2016	160,03
2017	170,10
2018	174,91
2019	171,77
2020	145,01

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على https://data.albankaldawli.org

من خلال الجدول نلاحظ إن قيمة الناتج المحلي لسنة 2004 بلغ 85,33 مليار دولار ليعرف بعد هذا ارتفاع في سنوات 2006، 2007، 2008 على نحو التالي 103,3 مليار

دولار، 117,03 مليار دولار 134,98 مليار دولار 171 مليار دولار، ليسجل انخفاض بقيمة 137,21 مليار دولار سنة 2009 نتيجة تراجع في أسعار النفط 2005.

ليرتفع الناتج المحلي خلال سنة 2010 بقيمة 161,21 مليار دولار ليستمر هذا الارتفاع لغاية 2015 حيث انخفض الناتج المحلي بقيمة 165,98 مليار دولار بعدما سجل اعلى قيمة له بتاريخ الجزائر سنة 2014 بقيمة 213,81 مليار دولار، ليبقى في تذبذب خلال فترة 2016-2020.

ثانيا: نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني

الجدول رقم(12): يمثل نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني

الوحدة مليون دولار

السنوات	نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني
2004	2,240
2005	2,700
2006	3,090
2007	3,580
2008	4,200
2009	4,270
2010	4,460
2011	4,580
2012	5,140
2013	5,480
2014	5,490
2015	4,850
2016	4,370
2017	3,920
2018	3,960
2019	3,970
2020	3,310

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على https://data.albankaldawli.org/

من خلال الجدول نلاحظ إن نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني سنة 2004 بلغ 2,240 مسجلا ارتفاع محسوس إلى غاية 2014 بلغ 5,490 مسجلا أعلى قيمة خلال فترة الدراسة ليعود ويسجل وينخفض بعد ذلك لغاية 2020 سجلت انخفاضا بلغ 3,310 وهذا راجع إلى انخفاض في أسعار البترول.

المطلب الثاني: أثار التجارة الخارجية على مستوى التعليم خلال فترة 2004-2020

الجدول رقم(13): يمثل مستوى التعليم في الجزائر خلال الفترة 2004-2020.

السنوات	نسبة الالتحاق بمدارس التعليم العالي من إجمالي السكان	نسبة الالتحاق بمدارس التعليم الثانوي من إجمالي السكان	نسبة التحاق المدارس التعليم الابتدائي من إجمال السكان
2004	24	65	102
2005	24	66	102
2006	25	67	102
2007	26	68	103
2008	27	70	103
2009	28	70	103
2010	29	72	103
2011	31	73	103
2012	32	74	104
2013	33	75	104
2014	36	76	103
2015	37	76	102
2016	37	76	104
2017	38	76	104
2018	38	76	101
2019	39	77	101
2020	40	77	102

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير البنك الدولي

الشكل رقم(05): يمثل تطور مستوى التعليم في الجزائر

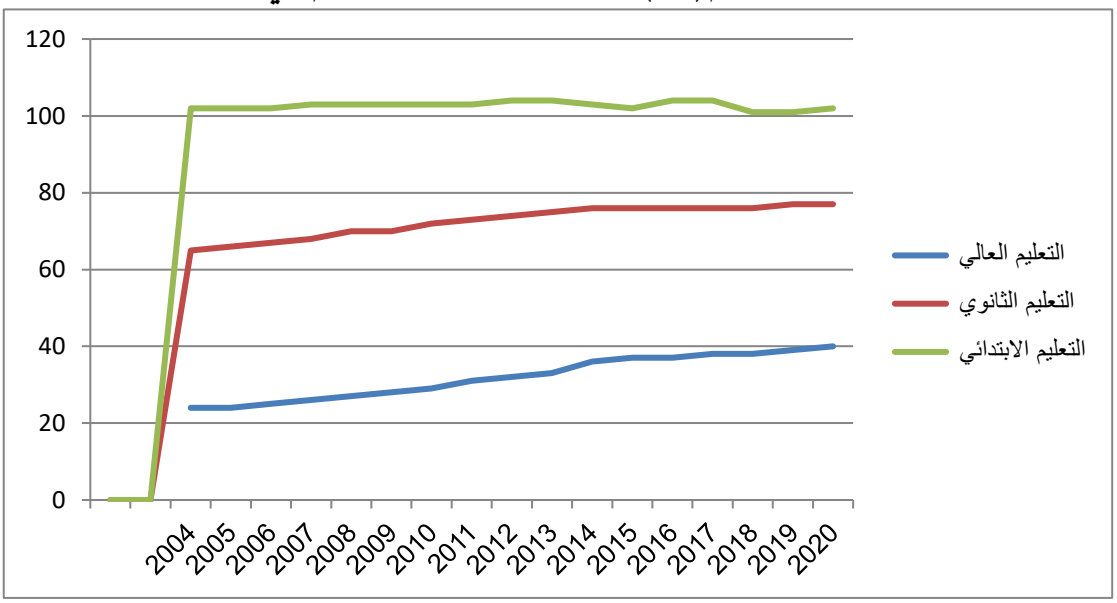

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير البنك الدولي.

نلاحظ من المخطط البياني إن مستوى التعليم في الجزائر على منحى تصاعدي على مدى سنوات الدراسة حيث كان مستوى التعليم العالي سنة 2004، 24% من إجمالي السكان إلى غاية 2020، حيث بلغت 40% من إجمالي السكان.

وكذلك بنسبة لباقي المستويات فقد شهد مستوى التعليم الابتدائي 104% من إجمالي السكان خلال سنة 2016 وأيضا مستوى التعليم الثانوي حيث بلغ 77% سنة 2018 وهذا راجع إلى المشاريع التنموية التي قامت بيها الجزائر في مجال التعليم.

المطلب الثالث: أثر التجارة الخارجية على مستوى الصحة خلال فترة 2004-2012

الجدول رقم(14): يمثل مستوى الصحة خلال فترة 2004-2012

السنوات	الإنفاق على الرعاية الصحية قطاع عام من إجمالي الإنفاق	معدل المواليد من إجمالي الإنفاق لكل ألف شخص	معدل الوفيات لكل ألف شخص
2004	72،4	20	5
2005	72،7	21	5
2006	74،4	22	6
2007	77،1	23	6
2008	80،0	24	6
2009	79،3	24	6
2010	79،2	25	6
2011	82،8	25	6
2012	84،1	25	6

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير البنك الدولي

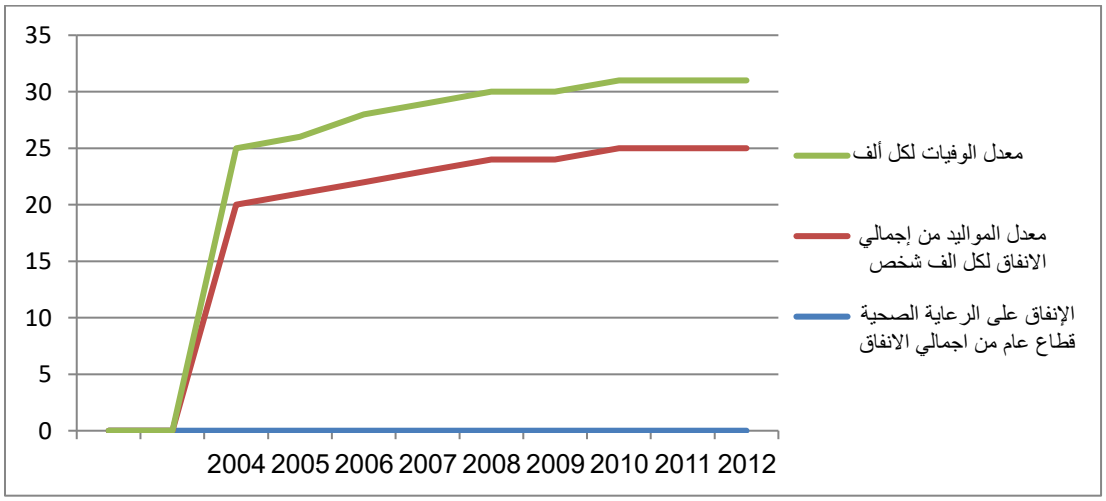

الشكل رقم(06): يمثل مستوى الصحة خلال فترة 2004-2012

لقد خصصت الجزائر مبالغ مالية ضخمة من أجل تحسين من مستوى الصحة، ومن خلال الجدول يتبين لنا إن نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية قد بلغت نسبة 72,7% سنة 2004 ليستمر في تصاعد لغاية سنة 2012 مسجل نسبة 84,1%.

وهذا ما يجعل من الكفاية الإنتاجية للمشتريات الإنتاجية في استمرار مستمر، وهذا الوضع يؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات حيث كان محصورا بين 5-6% من معدل الوفيات.

المطلب الرابع: أثر التجارة الخارجية على مستوى التشغيل خلال الفترة2004-2020

الجدول رقم(15): يمثل تطور مستوى التشغيل خلال الفترة 2004-2012

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير البنك الدولي

السنوات	نسبة التشغيل إلى عدد السكان
2004	34
2005	36
2006	38
2007	37
2008	38
2009	38
2010	39
2011	39
2012	39

نلاحظ في الجدول إن نسبة العمالة في تزايد مستمر حيث سجلت نسب مرتفعة وتزايد مستمر على النحو التالي: 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012 بنسب كتالي: 34%، 36%، 38%، 37%، 38%، 38%، 39%، 39%، 39%، وذلك يعود إلى ارتفاع عدد السكان دون سن العمل.

خلاصة الفصل:

في ضوء ما تم عرضه في هذا الفصل تبين إن واقع التجارة الخارجية في الجزائر قد شهدا تغيرا جذريا على مكان من قبل سواء فيما يتعلق بالصادرات أو حجم الواردات، حيث هيمنت الصادرات النفطية على الصادرات الجزائرية، رغم الجهود المبذولة بغرض ترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا راجع إلى عدة مشاكل منها عدم تلبية السوق المحلي، وكذا ضعف المنتج المحلي.

أما في جانب الواردات فالملاحظ هو الزيادة الكبيرة في حجم الواردات، وذلك راجع بدرجة كبيرة إلى برامج الاستثمارات الكبرى التي تبنتها الدولة الجزائرية، وتسيطر سلع التجهيز والمواد نصف المصنعة، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو إرساء قاعدة صناعية كبرى، إلا أن واقع قطاع الصناعة في الجزائر أنه لم يصل بعد إلى المستويات المطلوبة.

أما عن التوزيع الجغرافي لهيكل المبادلات الجزائرية خلال فترة التحرير التجاري، حيث نجد أن دول الإتحاد الأوربي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية يمن على جانب الإستحواذ على الصادرات الجزائرية، وتعتبر دول إيطاليا، إسبانيا، وفرنسا أهم زبائن الجزائر، أما في جانب الواردات أيضا فالملاحظ أيضا هو هيمنة الدول الصناعية الكبرى، دول الإتحاد الأوربي ودول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، مع تسجيل نسبة معتبرة لدول آسيا خاصة الصين والتي تعتبر في السنوات الأخيرة أهم ممون للاقتصاد الوطني .رغم ما بذلته الجزائر للنهوض بالقطاع وتحريره، ودف تحقيق الفائض في الميزان التجاري، والتنويع في هيكل الصادرات، وكذا تنويع الشركاء التجاريين، إلا أن الملاحظ أنه لم تستطع الخروج من دائرة السلعة المهيمنة (المحروقات)، في جانب الصادرات، ولم تستطع تنويع الشركاء الرئيسيين، حيث يبقى نفس العملاء للجزائر في السنوات الأخيرة وتركزها في منطقتين (الاتحاد الأوربي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).

وبالتالي كان على الجزائر النهوض بالقطاعات البديلة، والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، وذلك بإرساء قاعدة صناعية قادرة على تلبية السوق المحلي والتصدير.

الخـــاتمة

خاتمة:

تعتبر التجارة الخارجية محركا أساسيا للنمو الاقتصادي، وهذا القطاع له دورا كبيرا للنهوض بالاقتصاد الوطني وإدراكا للأهمية الكبيرة للتجارة الخارجية في الجزائر، فقد حاولت الجزائر العمل على العديد من الإصلاحات الهادفة إلى مواكبة الانفتاح والاندماج فيه، وهذه إصلاحات كانت على مراحل انتقلت فيها السياسة التجارية من الحمائية إلى التحرير التام، لكنها بقيت دون أثر ملموس على حجم أو هيكلة التجارة الخارجية، كما قامت بإصلاح قطاع التجارة الخارجية، وبذلك تم التخلي عن احتكار الدول للقطاع الاقتصادي وانتهاج اقتصاد السوق كخيار إستراتيجي نتيجة للظروف المحلية، وكذا شروط كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبذلك تم تحرير قطاع التجارة الخارجية بشكل تدريجي، فإن واقع التجارة الخارجية في ظل مرحلة التحرير التجاري تبين مدى هيمنة قطاع المحروقات على جانب الصادرات، حيث تراوحت نسبة مساهمته من الصادرات الإجمالية ما بين 93 و98% خلال فترة التحرير التجاري، وبالتالي فإن عملية تحرير التجارة الخارجية لم تصل إلى الهدف المنشود وهو تنويع الصادرات خارج المحروقات، حيث بينت الصدمة النفطية لسنة 2014 وتراجع أسعار المحروقات مدى هشاشة الاقتصاد الوطني، يقابله في ذلك زيادة حجم الواردات خاصة سلع التجهيز والسلع الزراعية، وهو ما يؤكد تبعية الاقتصاد الوطني للأسواق الخارجية، كما لم تتمكن الجزائر من تنويع شركائها التجاريين، حيث تستحوذ دول الاتحاد الأوربية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أغلب الصادرات الجزائرية.

1- نتائج الدراسة:

بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط في بداية الألفية، ازدادت عوائد النفط مما جعل الدولة تعتمد على استراتيجيات جديدة للتنمية الاقتصادية، لكن بعد انخفاضه سنة 2014 أحدث خلل في خطط الدولة وأثر بشكل ملحوظ على الميزان التجاري والاقتصاد الوطني حيث كانت أهم نتائجه كتالي:

- اهتم العديد من المفكرين بدراسة التجارة الخارجية لأنها عبارة عن نشاط اقتصادي وتوصلوا من خلال هذه الدراسات إلى العديد من الأسس ونظريات المفسرة لأسباب قيامها.
- للسياسة التجارية عدة أدوات تستعمل لتحقيق الغاية، وتنقسم هذه الأدوات إلى وسائل كمية وهي نظام الحصص والتراخيص الاستيراد، كما توجد وسائل تنظميه كالمعاهدات والاتفاقيات.
- للاستفادة أكثر من مزايا الاندماج الاقتصادي يجب على الدولة تحرير التجارة الخارجية من

خاتمة:

خلال السلع التي تمتلك فيها مزايا وتصريف الفائض من الإنتاج، والاستفادة أكثر من مزايا الأسواق الدولية الكبيرة، والحصول على العملة الصعبة لتحقيق الرفاهية للدولة والأفراد، والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية أكثر.

- من أهم أجزاء ميزان المدفوعات هو الميزان التجاري فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، كما يبرز قدرة السلع المحلية من اختراق والدخول إلى الأسواق الدولية الكبرى.
- بعد الدخول في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أصبحت السوق الجزائرية سوقا مفتوحا لتصريف السلع الأجنبية، في حين بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2%، وهذا ما جعل من السياسة الجزائرية في الصادرات خارج المحروقات سياسة فاشلة.
- بلغت المبادلات الجزائرية ودول الاتحاد الأوروبي حوالي ثلثي المبادلات الإجمالية سواء كانت في الصادرات أو الواردات، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري في تبعية لمنطقة الاتحاد الأوروبي، وهذا ما قد يسبب خطرا على الاقتصاد الوطني إذا ما تعرضت دول تلك منطقة إلى أزمة اقتصادية.

2- الاقتراحات والتوصيات:

- إن السياسة المتبعة الاستغلال الثورة النفطية تعتبر عائق أمام بناء اقتصاد أقوي وقطاعات متوازنة، لهذا السبب يجب الاستغلال الجيد لتلك الثروات واستثمارها وتنويع مصادر تمويل الاقتصاد.
- يجب على الجزائر التحسين من منظومتها المالية وتهيئة المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الزراعة والصناعة.
- الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية والتركيز أكثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تطويرها أكثر من أجل الرفع من قدراتها التصديرية.
- جب إعادة النظر مجددا في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وإعادة التفاوض فيه، وهذا من أجل تسهيل دخول السلع الجزائرية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، واستفادة قطاع خارج المحروقات أكثر من هذا الاتفاق.
- على الجزائر أن تحاول الاستفادة أكثر من تجربتها في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتوظيف نقاط قوتها من أجل الدخول والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1- أحمد سيد مصطفى، **التسويق العالمي: بناء القدرة التنافسية للتصدير**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2001.

2- أحمد فارس مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982.

3- أحمد فاروق غنيم، تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004.

4- أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

5- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

6- جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

7- جمال الدين عويسات، **كتاب العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.

8- جمال جويدان الجمل، **الأسواق المالية والنقدية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

9- حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

10- خليل سامي، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

11- رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

12- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، **البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري**، الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا، 2000.

13- رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، ج1، 2000.

14- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

15- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، ج1، 1993.

16- السريتي سيد احمد، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 1993.

17- السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.

18- سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية وجات 1994**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999.

19- السيد أحمد الخالق، أحمد بديع بمليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

20- طارق حماد عبد العال، **التطورات العالمية وإنعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، القاهرة، ط2، 2001.

21- طالب محمد عوض، **التجارة الدولية -نظريات وسياسات-**، نشر معهد الدراسات المصرفية، عمان، ط1، 1995.

22- عادل أحمد أحشيش، مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر 1993.

قائمة المراجع:

23- عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002.
24- عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
25- عبد الرحمان يسرى أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
26- عبد العظيم، حمدي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة الزهراء، مصر، 1996.
27- عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.
28- عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
29- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الإقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.
30- العصار رشاد وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.
31- علاء كمال، **الجات وذهب الجنوب**، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر، ط2، 1996.
32- علي عبد العال، **"الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي"**، دار الفكر الجامعي، ط1، 2012.
33- فضل علي مثنى، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2000.
34- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006.
35- كريم طه، **"قراءة في أوراق السياتل: التناقض بين الحرية والعدالة"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، سنة 2000.
36- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996.
37- محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، كلية التجارة، الإسكندرية، 2009.
38- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العيد، **بورصة المالية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
39- محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
40- محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
41- موسى مطر، وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
42- ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
43- نبيل حشاد، **الجات والمنظمة العالمية للتجارة**، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، 1996.
44- نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

45- يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ثانيا: المذكرات والرسائل العلمية:

46- دحماني سامية، **أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015-2016.

47- صدر الدين صواليلي، **"النمو والتجارة الدولية في الدول النامية "**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

48- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

49- عطا الله بن طيرش، **"أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية" ـدراسة حالة الجزائرـ**، مذكرة ماجستير تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية، 2011/2010.

50- محمد حشماوي، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

51- وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2019/2018.

ثالثا: المجلات والمنشورات والملتقيات العلمية:

52- ألكساندر سوفوبدا، "إصلاح البيان المالي"، مجلة التمويل والتنمية، مج 36، العدد 03، سبتمبر 1999.

53- بـاري إيشنجرين، "هل من المستحيل زيادة مشاركة القطاع الخاص في تحمل الأعباء"، مجلة التمويل والتنمية، مج 46، العدد 03، سبتمبر 1999.

54- روجر نورد، **"أوروبا الوسطى والترقية والبناء المالي الجديد"**، مجلة التمويل والتنمية، مج50، العدد03، سبتمبر 2000.

55- كادل هابر ماير، **"مقترحات بشأن الهيكل المالي الدولي الجديد وانعكاسات ذلك على النظم المالية العربية"، (القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة)**، وقائع الندوة المنعقدة في 3-2 أفريل 2000 أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تحرير محمد الفنيش.

56- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، **"نحو نظام للمصارف الشاملة: إطار وضوابط الاندماج المصرفي"**، العدد الأول، مارس 2002.

57- محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد: 01، 2002.

58- منشورات البنك الدولي، **وثيقة نهج إستراتيجية التجارة الدولية**، مارس 2007.
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير التجارة والتنمية**، 2012.

59- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية – مؤشر ضمان لجابية الاستثمار**، تقرير مناخ الاستثمار، 2019.

60- ناصر بوبقرة، تيفالي بن يونس، **التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الاورو – متوسطية**، مجلة دفاتر برادكس، مج 10، العدد 01، 2021.
61- ناصر سليمان، **"التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع دراسة لحالة الجزائر"**، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة عنابة، أيام 29 و2002/04/30.
62- دمدوم كمال، **"مكانة الدول النامية في النظام التجاري العالمي للتجارة"، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة**، جامعة عنابة أيام 29 و2002/04/30.
63- عبد الرحمان يسري أحمد، **"دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية"**، وقائع ندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي البنك الإسلامي التنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 18-22 يوليو 1992.
64- عطوي سميرة، **"العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي"**، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع وآفاق، جامعة قالمة أيام 6 و7 نوفمبر 2001.
65- محمد زيدان، **"النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة"، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائر: واقع وآفاق**، جامعة قالمة، أيام 5، 6 نوفمبر 2001.

رابع: التقارير والمراسيم والقوانين التنفيذية:

66- تقارير UNCTAD لسنة 2006،2013،2016،2019 المأخوذة من الموقع: https://unctad.org
67- تقرير المنظمة العالمية للتجارة، 2009.
68- تقرير المنظمة العالمية للتجارة، 2010.
69- تقرير المنظمة العالمية للتجارة، 2017.
70- تقرير مركز التجارة الدولية، 2017.

خامسا: مراجع باللغة الأجنبية:

71- KADER AKACE, comptabilité Nationale, and édition Alger, P 74.
72- CALLISSOT: L'économie de l'Algérie du nord. P.U.F, 1969, P 48.
73- UNCTAD, (2019), «World Investment Report 2019, Special Economic Zones- Key Messages and Overview», P 20.
74- Bérangère Taxil, L'OMC et les pays en développement, Paris: Edition Montchrestien, 1998, p 134.
75- Robert Ferrandier & Vincent Koen, marches de capitaux et technique financier, 4edition, paris: Economica, 1997, P 09.
76- Gabilliet Maurice, Economie, livre du professeur, Paris: Narth, 1999, P 46.
77- Dominique Philippon, "Les mutations du système Financier international", l'économie mondial, cahier Français, N° 269, Etat des lieux, P 11-12.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
شكـــر وعرفــان	
إهـــداء	
ملخص الدراسة	
مقـدمـــــة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية	
تمهيـد:	6
المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية	7
المطلب الأول: مدخل للتجارة الخارجية	7
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	11
المطلب الثالث: التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها وأثرها على الاقتصاد	21
المبحث الثاني: الاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات الدولية	24
المطلب الأول: تحرير التجارة والاستثمارات الدولية	24
المطلب الثاني: الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية	30
المطلب الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر	35
المبحث الثالث: النظام التجاري الجديد والدول النامية	42
المطلب الأول: النظام التجاري العالمي الجديد وخصائصه	42
المطلب الثاني: طبيعة النظام المالي الجديد	51
المطلب الثالث: انعكاسات النظام المالي العالمي الجديد على الدول النامية	67
خلاصة الفصل:	70
الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية 2004–2020	
تمهيـد:	72
المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2004–2020	73
المطلب الأول: تطور ميزان التجاري خلال فترة 2004–2020	73
المطلب الثاني: تطور التركيب السلعي للصادرات والواردات خلال فترة 2004–2020	75
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات خلال فترة 2004–2020	78
المبحث الثاني: أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية خلال فترة 2004–2020	80
المطلب الأول: أثار التجارة الخارجية على مستوى الدخل	80

فهرس المحتويات:

المطلب الثاني: أثار التجارة الخارجية على مستوى التعليم خلال فترة 2004-2020	82
المطلب الثالث: أثر التجارة الخارجية على مستوى الصحة خلال فترة 2004-2012	83
المطلب الرابع: أثر التجارة الخارجية على مستوى التشغيل خلال الفترة 2004-2020	84
خلاصة الفصل:	85
خـاتـمـــــــة:	87
قائمة المراجع:	90
فهرس المحتويات	95
قائمة الجداول	97
قائمة الأشكال	98

قائمة الجـــداول

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	مقارنة بين الأردن ولبنان في إنتاج سلعتين	13
02	الهيكل الجغرافي لتجارة السلع العالمية 2016	33
03	الهيكل الجغرافي لتجارة الخدمات العالمية 2016	34
04	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بمليار دولار خلال الفترة (2015-2018)	38
05	نسبة المعاملات الدولية في الأسهم والسندات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 75-97	55
06	يمثل تطور الميزان التجاري خلال فترة 2004-2020	73
07	تطور قيمة الصادرات حسب التركيب السلعي خلال فترة (2004-2020)	76
08	يمثل قيمة الواردات حسب التركيب السلعي خلال فترة 2004-2020	77
09	التوزيع الجغرافي في الصادرات خلال الفترة 2010-2017	78
10	يمثل معدل النمو الناتج المحلي سنويا خلال الفترة 2004-2020	79
11	يمثل الناتج المحلي الإجمالي	80
12	يمثل نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني	81
13	يمثل مستوى التعليم في الجزائر خلال الفترة 2004-2020	82
14	يمثل مستوى الصحة خلال فترة 2004-2012	83
15	يمثل تطور مستوى التشغيل خلال الفترة 2004-2012	84

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وحسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2007-2018)	36
02	اتجاهات التدفق الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتطورة والنامية خلال الفترة (2002-2012)	37
03	أفضل 20 دولة مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر سنوات (2017-2018)	39
04	قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنها حسب القطاع في الفترة 2007-2016	41
05	يمثل تطور مستوى التعليم في الجزائر	82
06	يمثل مستوى الصحة خلال فترة 2004-2012	83